جـامـعـة قاصـدي مربـاح ورقلـة
كلـيـة العلوم الإنسانية والاجتماعية
شـعـبة الفلسفة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي فلسفة عامة

ميدان: العلوم الاجتماعية

تخصص: فلسفة عامة

سؤال الدولة عند عبد الله شريط

إعداد الطالبة:
إلهام مودع

إشراف:
د. رياض طاهير

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. بن رابح عمر	أستاذ محاضرا ب	رئيسا
د. رياض طاهير	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د. بن غزالة	أستاذ محاضر ب	مناقشا

الـسـنـة الجـامـعـيـة: 2021/2020

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة الفلسفة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي فلسفة عامة
ميدان: العلوم الاجتماعية
تخصص: فلسفة عامة

سؤال الدولة عند عبد الله شريط

إعداد الطالبة:
إلهام مودع

إشراف:
د. رياض طاهير

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. برابح عمر	أستاذ محاضر ب	رئيسا
د. رياض طاهير	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د. بن غزالة	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بســـــم الله الرحمـــن الرحيـــــم

{ يَرْفَعِ اللهُ الذِينَ ءَامَنُواْ مِنْكُمْ وَالذِينَ أُتُواْ الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }

الآية 11 من سورة المجادلة

شكـــر وعرفـــان

الشكر لله أولا من باب قول الرسول صلى الله عليه وسلم

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتقدم بتحية تقدير وعرفان بالجميل إلى الأستاذ المشرف " الدكتور رياض طاهير"

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه الثمينة وإصراره على إخراج العمل

في أحسن صورة فله مني جزيل الشكر والامتنان

كما أتقدم بوافر التقدير والاحترام والشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة لقبول مناقشة المذكرة

وتقييمها ونقدها وتصحيحها لتكون إضافة في البحث العلمي

وجزيل الشكر إلى كل أساتذة شعبة الفلسفة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة

إلهام مودع

* الإهـــــداء *

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، التي أنارت دربي بنصائحها، وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب، والبسمة إلى من زينت حياتي بضياء البدر، وشموع الفرح، إلى من منحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب إلى من علمتني الصبر والاجتهاد، إلى الغالية على قلبي إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء والتي لا توفيها هذه الكلمات حقها إلى .... أمي العزيزة

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي إلى طريق النجاح، الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر وهذه الكلمات لا توفيه حقه إلى .... أبي العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى .... إخوتي وأخواتي وأبنائهم

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونقطف زهرة تعلمنا إلى .... صديقاتي وزملائي

كما لا يفوتني في هذا المقام ان أخص بالذكر صديقتي واختي ورفيقة دربي زعبوب صفاء والشخص الذي كان دائما بجواري في أصعب حالاتي هامل خالد ولكل من ساهم برايه وشجعنا ولو بكلمة طيبة لإخراج هذا العمل في أحسن صورة

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات ودرر وعبارات من أسمى وأجلى العبارات في العلم إلى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح

إلى أساتذتي الكرام

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

الهام مودع

مقدمـــة

تعد قضية مفهوم الدولة الإسلامية من الموضوعات التي أثيرت جدلا في الأوسط الفلسفية السياسية ولدى المفكرين الإسلاميين، فقدت تعددت آراء المفكرين الإسلاميين والمعاصرين حول قضية الدولة الإسلامية خاصة بعد سقوط الخلافة العثمانية، وذلك كان نتيجة تأثر بعض المسلمين بالمفاهيم التي سادت في الثقافة الغربية، فقد طرح هؤلاء المفكرين مفهوم الدولة الوضعية والدولة الإسلامية هي الدولة التي تتبنى الإسلام منهجا وسلوكا لها في إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكافة الأمور المتعلقة بتنظيم أمور الدولة، حيث بدأ اهتمام المفكرين والفلاسفة السياسيين بالتنظير للدولة الإسلامية فلم يكن الاهتمام بمفهوم الدولة قبل فترة التنظير لمسألة الدولة، وإنما كان اهتمامهم منصب على السلطة وليس الدولة.

لقد استأثرت الدولة كمفردة سياسية وفلسفية، بحضور قوي في الفكر العربي الحديث والمعاصر، الذي امتد إلى ما يزيد عن القرنين من الزمن بل أصبحت وتيرة الاهتمام بهذه القضية يزداد طرديا بتقدم الزمن، من أبرز الفكرين المعاصرين الذين اهتموا بهذه القضية هي المفكر الجزائري "عبد الله شريط"، الذي اشتغل على هذه القضية أو القضايا حيث أرقته وأقلته وهو يتابع أحوال المسلمين في ماضيهم وحاضرهم وفي تجاربهم في بناء الدولة مستقرة ودائمة.

لذلك يعرض هذا البحث اسهامات الفكرية لعبد الله شريط في بناء الدولة، ومعرفة كيفية بناء الدولة من منظور عبد الله شريط من خلال عناصرها ومقوماتها بالإضافة لمعرفة التنظير الفلسفي للدولة عند عبد الله شريط، ومعرفة طبيعة العلاقة بين الأخلاق بالسياسة ودور التراث في بناء الدولة المثالية، مع معرفة أهمية المثقفين في صنع القرار السياسي للدولة، كذلك معرفة هل كانت الدولة دينية أم علمانية، موقف عبد الله شريط من السياسة والشرع وكيف تكون العلاقة بين الحكم والسلطة وبين الحاكم والمحكوم وبين السلطات.

تكمن أهمية الموضوع في كيفية بناء دولة مستقرة دائمة عند عبد الله شريط ومعرفة هل الدولة تبنى على الدين أم دولة علمانية، ومعرفة الدور الذي يلعبه التراث في بناء الدولة وأهمية المثقف وإسهاماته في صنع القرار السياسي، وكيفية الفصل بين ما هو ديني وسياسي والعلاقة بين السلطة والحكم وبين الحاكم والمحكوم.

ونظرا لأهمية ما قدمه عبد الله شريط من اسهامات فكرية بنهوض بالفكر العربي الإسلامي وفي كيفية تأسيس الدولة دائمة ومستمرة فقد دفعتني للبحث في هذا الموضوع أسباب ودوافع ذاتية وأخرى موضوعية، حيث تمثلت الأسباب الذاتية في رغبتنا وميلنا وإعجاب الفكر الفلسفي السياسي لعبد الله شريط الذي أبدع في النهوض الفكري العربي كما زاد إعجاباعندما تطرقنا على آرائه السياسية والأخلاقية فوجدنا فيها الأفكار ما يكفي الإنسانية للتوجه نحو الأفضل في بناء دولتنا المستمر ذات ثقافة وسيادة.

أما الأسباب الموضوعية تمثلت إبراز الإسهامات الفكرية والسياسية والأخلاقية لعبد الله شريط انطلاق من مرجعية سياسية في الفكر العربي المعاصر وأهم الأفكار واسهامات في مواجهة عبد الله شريط للمشاكل السياسية وكيفية معالجتها وتحديد موقف عبد الله شريط من العلاقة بين الدين والدولة ومعرفة كيفية التنظير الفلسفي للدولة، بالإضافة لمعرفة العلاقة بين الحكم والسلطة والعلاقة بين الحاكم ومحكوم والسلطة الدينية والسلطة السياسية ومهام كل منهما وموقفه من السياسة والشرع ودور التراث والمثقف في بناء القرار السياسي الصائب.

ومن خلال هذا تثار الإشكالية التالية:

فيما تكمن الإسهامات الفكرية الفلسفية لعبد الله شريط في بناء الدولة؟

ومن خلال هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الدولة عند عبد الله شريط؟
- ما هي مقومات بناء الدولة عند عبد الله شريط؟
- كيف كان التنظير الفلسفي للدولة عند عبد الله شريط؟
- ما هو موقف عبد الله شريط من علاقة الدين بالدولة؟
- ما دور المثقف والتراث في بناء الدولة عند عبد الله شريط؟
- ما هي العلاقة بين الأخلاق والسياسة عند عبد الله شريط؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

مقدمة: تضمنت تمهيد للموضوع وأهميته والدوافع الذاتية والموضوعية لاختيار الموضوع ثم الإشكال وبعض الأسئلة الفرعية ثم الخطة.

الفصل الأول: جاء لدراسة ماهية الدولة عند عبد الله شريط وذلك انطلاقا من مفهوم الدولة وعناصرها الدولة ومقومات التي تبنى عليها الدولة العربية الإسلامية المستمرة.

الفصل الثاني: بعنوان التنظير الفلسفي للدولة، وذلك لمعرفة العلاقة بين الأخلاق والسياسة عند عبد الله شريط ثم علاقة التراث بالدولة عند عبد الله شريط، بالإضافة إلى دور المثقف في صنع القرار السياسي.

الفصل الثالث: تطرق لدراسة العلاقة بين الدين والدولة انطلاقا من موقف عبد الله شريط من الدين والدولة، ثم إشكالية السياسة والشرع، بالإضافة إلى إشكال الحكم والسلطة عن عبد الله شريط.

وخاتمة تم تلخيص فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة.

ولقد فرضت علينا الدراسة المنهج التاريخي والذي تمثل في البحث في تاريخ إنشاء أول دولة إسلامية والبحث في الفلسفة التاريخية لعبد الله شريط، فقط كانت أغلب المواقف تاريخية.

المنهج المقارن من خلال مقارنة كيفية نشأة الدولة في عهد النبوة والعهد المعاصر، والوضع السياسي في الفكر الإسلامي والوضع السياسي في الدول الغربية والذي تمثلت في فرق الحكم بيننا وبين الغرب، والثقافة عندنا والثقافة عندهم.

أما المنهج التحليلي المتمثل في تحليل بعض النصوص والأفكار لعبد الله شريط وبعض المفاهيم التي تضمنتها نصوصه.

كما يعد هذا البحث كغيره من البحوث الأكاديمية التي لا تخلو من الصعوبات والعوائق الكثيرة أهمها: قلة المصادر والمراجع، وكذلك صعوبة السيطرة على المنجزات الفكرية لعبد الله شريط وموقفه من العلاقة بين الدين والدولة، زيادة على طبيعة الموضوع، فالدولة تستقطب كل الأقلام؛ فلسفة سياسية، تاريخية، أدبية.

وبالنسبة للأهداف المرجوة من وراء هذه الدراسة تمثلت في:

- الكشف عن أهم أفكار عبد الله شريط السياسية والأخلاقية.
- إبراز العناصر والمقومات التي تبنى عليها الدولة في الفكر السياسي العربي.
- معرفة موقف عبد الله شريط من العلاقة بين الدين والدولة.
- دور المثقف والتراث في بناء دولة مستمرة ودائمة.

الفصل الأول:

مفهوم الدولة عند عبد الله شريط

- ✓ المبحث الأول: ماهية الدولة
- ✓ المبحث الثاني: عناصر الدولة
- ✓ المبحث الثالث: مقومات الدولة

تمهيد:

تعد الدولة في الإسلام أو الدولة الإسلامية من الموضوعات التي أثير حولها الكثير من الجدل لدى الفلاسفة المسلمون والسياسيون، فقد طرح هؤلاء المفكرون مفهوم الدولة الإسلامية مقابل الدولة الوضعية، الدولة الإسلامية هي التي تتبنى الإسلام منهجا وسلوكا في إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكافة الأمور المتعلقة بتنظيم الدولة، وقد بدأ اهتمام المفكرين بالتنظير للدولة الإسلامية بعد سقوط الخلافة، حيث أصبح هذا الاهتمام نتيجة تأثر المفكرين المسلمون بالمفاهيم التي سادت الثقافة الغربية، وذلك لعدم اهتمام المسلمين خاصة العرب قبل هذه الفترة بالتنظير بمسألة الدولة، وإنما كان جل اهتمامهم هو السلطة، ولذلك سنتناول في هذا الفصل ماهية الدولة في الإسلام وعند الدكتور عبد الله شريط، وكيفية نشأتها، بالإضافة إلى مقوماتها ووظائفها.

المبحث الأول: ماهية الدولة عند عبد الله شريط

شكل مفهوم الدولة محور اهتمام الفلاسفة والمفكرين والعلماء السياسة منذ القدم، فقد حاول الكثير منهم تحديده بمفهومها علميا واضحا، لأن الدولة أخذت مفاهيم عدة استنادا إلى ذلك سوف نوضح مفهومها لغويا واصطلاحا بالإضافة إلى تحديد مفهومها عند الدكتور عبد الله الشريط.

المطلب الأول: مفهوم الدولة

1- المعنى اللغوي للدولة état،state:

(الدال) الدهر دولا، ودولة انتقال من حال إلى حال والأيام دارت، ويقال دالت الأيام وبكذا ودالت له الدولة.[1] ما يفهم من ذلك تغير من مرحلة إلى مرحلة أخرى، أو تحول من فترة إلى فترة أخرى.

لقد جاءت كلمة الدولة اشتقاقا "من الفعل دال، حيث يدل ذلك بمعنى تعاقب وتغلب وتبدل، يقول ابن منظور الدولة: العقبة من المال والحرب سواء فيها دول ودول ويقول الدولة بفتح الحرب أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى ويقال كانت لنا عليهم الدولة، وبالضم في المال يقال صار الفي دولة بينهم يتداولونها بينهم".[2] وهما مشتقة من اللفظ اللاتيني status، وهو الاستيلاء والغلبة والشيء المتداول، فيكون مرة لهذا ومرة لذلك. والدولة في الحرب بين الفئتين أن تلزم هذه مرة، وهذه المرة ودالت الأيام دارت، والله يداولها بين الناس ودال الدهر انتقل من حال إلى حال، (ر: لفظ الحال).[3] وبطبيعة الحال فإن كلمة الدولة جاءت من كلمة دال فهي معناها أن الانتصار في الدولة لا يتم إلا عن طريق المال والحرب، لكن الدولة أثناء الحرب تنتصر مرة وتخفق مرة.

1: مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، (ط1؛ دمشق، مطابع دار الهندسة، 1980)، ص239.

2: ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت، (د.ط؛ دار المعارف)، ج1، ص1043.

3: جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، (دط؛ بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982)، ج1، ص568.

2- المفهوم الاصطلاحي:

"الدولة هي جماعة من الناس يخضعون لنفس التشريع ونفس السلطة السياسية، وتعني أيضا السلطة نفسها، فالدولة إذن هي السلطة السياسية ومجموع الهياكل والمؤسسات (الوزارات -الولايات - البلديات -مراكز الشرطة -السجون -المحاكم) التي تمارس من خلالها هذه السلطة".[1] ما يفهم من خلال هذا أن الدولة هي مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معين متفق عليه فيما بينهم، هذا النظام يتولى شؤون الدولة، فالدولة تشرف على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الذي يهدف إلى تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الأفراد فيها.

تعرف أيضا أنها: "مجتمع منظم له حكومة مستقلة تميزه عن غيره من المجتمعات المماثلة له، ويطلق عليها أيضا جملة الخدمات العامة للأمة".[2] بمعنى أن الدولة هي مجموعة من الأفراد يخضعون لنفس السلطة، أوهي مجموعة من جملة الخدمات العامة.

في الفلسفة القديمة نجد أفلاطونplatoon (427 ق م-347ق م) يقول عن الدولة "إن الدول نشأ لعدم استقلال الفرد بسد حاجاته بنفسه وافتقاره إلى معونة الآخرين ولما كان إنسان محتاجا إلى معونة الغير في سد حاجاته وكان لكل منا احتياجات كثيرة، لزم أن يتألف عدد عديد منا من صحب ومساعدين، في مستقر واحد، فنطلق على ذلك المجتمع اسم مدينة أو دولة"[3].

ما يفهم من ذلك أن الدولة مثالية من وجهة نظر أفلاطون حيث يفسر في كتابه الجمهورية نشأة الدولة وماهيتها على أنها ظاهرة طبيعية لأن الفرد لا يمكن أن يكفي نفسه أثناء إشباع حاجاته، فالفرد دائما في حاجة إلى من يسانده في تلبية حاجياته لذلك يجتمع الناس ليكمل كل منهم آخر ويحقق فيما بينهم منافع ومنافع لا يمكن أن تتحقق عن طريق

1: جلال الدين سعيد، **معجم مصطلحات والشواهد الفلسفية**، (د.ط؛ تونس: دار الجنوب للنشر، 2004)، ص193.
2: مراد وهبة، **المعجم الفلسفي**، (ط5؛ القاهرة: دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص315.
3: أفلاطون، **الجمهورية**، تر: حنا خباز،(دط؛ القاهرة: المطبعة المصرية، 1929)، ص40.

الفرد وحده، فالاجتماع ضروري بنسبة لأفلاطون لتحقيق دولة وهذا ما يسمها أفلاطون المدينة الفاضلة أو الجمهورية الفاضلة التي تحقق السعادة لأفرادها وتعايش فيما بينهم.

أما الدولة عند أرسطوAristote (384 ق م–322 ق م) هي: " ليست إلا اجتماعا فيه العائلات مجتمعة على شكل قرى ينبغي أن نجد كل ضروب انتموا وكل تيسير للعيشة، أكرر انى أعني عيشة فاضلة ورغدة "[1] من هنا نستنتج أن الدولة حسب أرسطو من خلق الطبيعة، حيث يعتبر أن حياة الجماعة تعتبر طبيعية وضرورية للفرد وهناك غريزة اجتماعية لدى الفرد والدولة هي نمو طبيعي للقرية، كما أن القرية نمو للأسرة والدولة ليست مجموعة أفراد فحسب، بل هي وحدة مرتبطة ارتباطا وثيقا تعمل من أجل تحقيق السعادة.

وفي الفلسفة الحديثة نجد الدولة عند سبينوزا Spinoza (1677 م– 1632 م) **"إن** الغاية من تأسيس الدولة ليست السيادة، أو إرهاب النار، أو جعلهم يقعون تحت نير الآخرين، بل هي تحرير الإنسان من الخوف بحيث يعيش كل الفرد في أمان بقدر الإمكان، أي يحتفظ بالقدر المستطاع بحقه الطبيعي في الحياة"[2]، يعتقد سبينوزا أن غاية الدولة تتمثل في ضمان حماية للأفراد وليس في ممارسة السلطة أو السيادة وقهر الأفراد وترهيبهم، بل تستمد الدولة مشروعيتها عن طريق العمل على تحريرهم والحفاظ على أمنهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الطبيعية، دون إلحاق الضرر بالآخرين، فالغاية الحقيقة لدولة في نظر سبينوزا هي تحقيق الحرية وتمكن المواطن من الحفاظ على حقه الطبيعي في الوجود بحيث تكون السلطة على يد الجماعة من الأفراد.

1: أرسطو، **السياسة**، تر: أحمد لطفي السيد، (دط؛ القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1979)، ص204.

2: سبينوزا، **رسالة في اللاهوت السياسة**، تر: حسن حنفي، مراجعة فؤاد زكريا، (ط1؛ بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص437.

أما الدولة عند روسو Rousseau (1778 م–1712 م) " لما لم تكن الدولة، أو أقل المدينة، سوى شخص معنوي، تكمن حياته في اتحاد أعضائه، ولما كانت أبلغ ضروب العناية التي للدولة إنما ما توليه لبقائها هي بالذات"[1]، بهذا المعنى فجون جاك روسو يضع الفرد أولا ثم الدولة فهو يرى أن الدولة يجب أن تضمن الحريات للناس في شتى الظروف كما أن الناس يحصلون على مجموعة من المزايا والمنافع، إذن الدولة حسب روسو هي التي ما توفرت فيها المساواة والسلام واستقلال للأفراد.

ويقول هيغل Higel(1831م– 1770 م) عن الدولة: "الدولة هي الوجود بالفعل للفكرة الأخلاقية فهي الروح الأخلاقي من حيث هو الإرادة جوهرية تتجلى وتظهر وتعرف وتفكر في ذاتها"[2]. وما نلاحظه من خلال هذا التعريف أن الدولة حسب هيغل ما تحقق الفكرة الأخلاقية أولا ثم الإرادة ثانيا، وعليه فإن الدولة بمفهوم الهيغلي هي الوحدة الجوهرية وحدة الحق والواجب وحدة الحرية.

3–مفهوم الدولة في الإسلام:

لقد ورد مصطلح الدولة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله ولرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾[3]، حيث قصد بذلك التداول والتغيير والتحويل، وكذلك وردت في موضع آخر فقد استخدمت بصيغة الفعل في قوله تعالى: ﴿ وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾[4]، بمعنى جعل الغلبة لقوم وفي غيرها للآخرين. إذن العديد من الألفاظ الدالة على مفهوم الدولة قد وردت في القرآن الكريم على النحو.

1: جان جاك روسو، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**، تر: عبد العزيز لبيب، (ط1؛ بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2011)، ص112.

2: هيجل، **أصول فلسفة الحق**، تر: إمام عبد الفتاح إمام، (ط3؛ بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، المجلد1، ص497.

3: القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية 7.

4: القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 14.

المطلب الثاني: ماهية الدولة عند عبد الله شريط

لقد بذل الدكتور عبد الله شريط مجهودا في كتابه الذي جاء بعنوان "الإسلام والدولة والمسلمون" كبيرا للتوضيح مشكلة أو نظرية الدولة ومفهومها عند المسلمون بصفة عامة العرب بصفة خاصة (الجزائر)، حيث أعطى نماذج في مفهوم الدولة عند بعض المفكرين والمصلحين من بينهم ابن خلدون* الذي كان مفتون به ومحمد عبده وعبد الحميد ابن باديس والدكتور محمد عمارة ...الخ، فقد أعطى نموذجا فريدا لمفهوم الدولة وهذا بتتبعه للتاريخ الإسلامي بصفة عامة، وتاريخ الجزائر بصفة خاصة فهدفه هوكان بناء دولة جزائرية مستقلة.

يرى الدكتور عبد الله شريط أن "مشكلة الدولة الإسلامية ليس أمرا بسيطا كما يعتقده بعض المفكرين حتى وإن كان الدينيون والسياسيون في القرن الماضي تطرقوا لمشكلة الدولة لكن ليس بشكل دقيق ومتوسع، وللتوضيح مشكلة الدولة ومفهومها يجري مقارنة بين الدولة عند الأوروبيين منهم المستشرقين والمفكرين الإسلاميين.[1] من خلال هذا يفهم أن عبد الله الشريط يوضح لنا ماهية الدولة عن طريق مقارنة بين الدولة الأوروبية والدولة الإسلامية.

لقد اهتم الدكتور عبد الله شريط بمشكلة الدولة الإسلامية من خلال جانبان والتي " تمثلت في: الجانب النظري: عدم معرفة مميزات دولة المسلمين والجانب العملي: هو الافتقار إلى أبسط ما دعى إليه الإسلام هو العلاقة بين الحاكم والمحكوم"[2].

---

* **عبد الرحمن ابن خلدون**: أبوزيد ولي الدين الحضرمي الأشبيلي ولد في تونس سنة 1332م تخرج من جامعة الزيتونة ولي كتابة والوساطة بين الملوك في بلاد المغرب والأندلس انتقل إلى مصر حيث قلده السلطان برقوق قضاء المالكية، ثم استقال من منصبه وانقطع إلى التدريس والتصنيف فكانت مصنفاته من مصادر الفكر العالمي، من أشهر كتابه العبر والديوان المبتدأ والخبر في معرفة أيام العرب والعجم والبربر ومن أهم نظريته النظرية الاجتماعية، توفي سنة 1406م.
– وللمزيد من الاطلاع، الرجاء العودة إلى (مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، **اسهامات ابن خلدون في بناء النظرية الاجتماعية العربية**، جامعة الوادي، الشهيد حمه لخضر، العدد21، 2017، ص7–25).

1: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة (الإسلام ودولة المسلمين)**، (دط؛ الجزائر: منشورات السهل الجزائر، 2009)، المجلد3، ص58.

2: المصدر نفسه، ص89.

ما يمكننا قوله أن ما ذهب إليه عبد الله الشريط في اهتمامه بمشكلة الرئيسية التي مازالت لليوم تعاني منه الدول العربية والإسلامية والذي لخصه في الجانبين أولى تخصص سمات الدولة الإسلامية والثانية خاصة بالعلاقة الحاكم والمحكوم وهو أكبر حاجز تعاني منهم الدولة الإسلامية.

انطلق مفهوم الدولة عند عبد الله شريط من خلال البحث في صلب تاريخ الدولة، معناها السلطة والأمة والمجتمع والأهالي والشعب والإدارة والمؤسسات والنظام...الخ، فهذا الموضوع يقترب من الروح العلمية والموضوعية، كما أنها تتصف بالديمومة.

إذن الدولة نوعان حسب عبد الله شريط ""دولة دينية" و"دولة عقلية" "والدولة الدينية أكمل وأفضل ليس لأن شرائعها منزلة من الله فحسب، بل لأنها أيضا أنفع للناس في حياتهم الدنيا"، لكن عبد الله شريط يرى عكس ذلك[1]. نستنتج من خلال ذلك أن عبد الله الشريط يعرض علينا مفهوم الدولة من خلال ما ذهب إليه ابن خلدون حيث قسم الدولة إلى نوعين دولة دينية ودولة عقلية.

ومن وجهة نظر الدكتور عبد الله شريط من السهل جدا تأسيس دولة لكنه من الصعب تكوين ثقافة دولة، مؤكدا من خلال ما ذكرناه سابقا بتتبعه التاريخ الإسلامي حيث أكد أن الجزائر سعت منذ استقلالها إلى تأسيس دولة لكنها أهملت التفكير في تشكيل ثقافة دولة التي يجب أن تتوفر لدى الحاكم والمحكوم وهوما قادها حسب رأيه إلى الوضع الذي آلت إليه اليوم، بحيث الشعب يشتكي من الدولة، والدولة تشتكي من الشعب.

فالدولة ما هي إلا ظاهرة من ظواهر الاجتماع الطبيعي عند الدكتور عبد الله شريط تولدت حسب قانون طبيعي، حيث يندرج حكمها تحت حكم المجتمع العام، أين كانت خاضعة لقانون الطبيعة؛ أي معقولة، ومن ثم لا ينشأ تناقض بينها وبين المجتمع.[2] ومن

1: عبد الله الشريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص154.

2: عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، (ط10؛ المغرب: المركز الثقافي العربي، 2014)، ص17.

خلال ذلك نجد الدكتور عبد الله شريط يعرف الدولة على أنها ظاهرة الاجتماع الطبيعي، بحيث أن اجتماع أفراد فيما بينهم ضروري كما لا يجب أن تبنى الدولة على المصلحة الشخصية وإن كانت كذلك فنحن لا ندرك ماهية الدولة مادام كانت مصلحة حاضرة، فالدولة يجب أن تكون خادمة للمجتمع والفرد توفر له الرخاء والأمن والحرية ...الخ وفي نفس الوقت توفر ذلك للحاكم، إذا كان الحاكم يدعي الإسلام ولا يطبق الحكم الإسلامي في الدولة فهنا تصبح الدولة ليست دولة الإسلام، إن ما يفتقر إليه العالم الإسلامي والعربي خاصة هو غياب ثقافة الدولة لدينا حسب عبد الله شريط.

المبحث الثاني: عناصر الدولة

المطلب الأول: بداية نشأة الدولة

يرى عبد الله شريط أنه لم ينص على شيء في الأول على قيام الدولة في الإسلام وفي المرجعية التراثية للدولة الإسلامية أو غير الإسلامية حتى المجتمع العربي نفسه عندما بعث فيه الإسلام لم تكن توجد فيه دولة حتى توجد فيه دولة كانت قائمة على قواعد أو دستور إسلامي، لكن آخر ما وقع في التفكير والنقاش في إنشاء الدولة الإسلامية هو الذي جرى في سقيفة بني ساعد[1]، ما نعنيه هنا أن عصر تاريخ منذ قام الرسول صلى الله عليه وسلم يدعو إلى الله حتى انتقل إلى رفيقه الأعلى وهذا العصر سمي بعصر النبوءة فله صفات تجعله يتسم عن غيره من العصور الأخرى، كانت هذه الفترة المثالية حيث انقسمت إلى فترتين فصلت بينهما الهجرة ولم يكن بينهم من التمايز والتغاير ما يزعمه بعض المستشرقين بل كانت الأولى ممهدة للثانية، كما أن الأولى كانت نواة المجتمع الإسلامي اتخذت قواعد الإسلام بصفة عامة دستور لها أما مرحلة الثانية تكّون هذا المجتمع وفصّل في القواعد واكتمل التشريع وأعلنت مبادئ جديدة، وبدأ بتنفيذ وتطبيق المبادئ جميعا حتى ظهر الإسلام في هيئة اجتماعية موحدة ومنسجمة وعاملة تهدف إلى غاية واحدة.

وهذا ما ذهب إليه الدكتور عبد الله شريط في "تأسيس دولة المسلمين انطلاقا من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فقد عمل عليه الصلاة والسلام ومعه ثلاثة من خلفائه لدعوة القرآن أودعوة الله في نشأة دولة مسلمة".[2] حيث نجد أن الرسول صلى الله عليه وسلم فكر وخطط لإقامة هذه الدولة أثناء وجوده في مكة وقبل هجرته إلى المدينة حيث كانت إقامة الدولة في عصر النبوة تهدف إلى غاية واحدة ليس ما هو عليه الآن.

1: الريس محمد ضياء، **النظريات الإسلامية**، (ط3؛ القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1960)، ص ص110-111.

2: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص59.

لقد كانت بيعة العقبة الأولى عقدا سياسيا وعسكريا واجتماعيا حقيقيا– افتراضيا لتأسيس الدولة الإسلامية الأولى في التاريخ.[1] ما نفهمه من ذلك أن البيعة هي بداية تأسيس أول دولة في الإسلام إن صح القول.

المطلب الثاني: النظريات التي ساهمت في نشأة الدولة

1-النظرية الثيوقراطية السلطة الدينية):

وهي نظرية ترجع نشأة الدولة إلى الله، وترى أن الله هو مصدر السلطة، كما تعمل هذه النظرية لتفسير وتبرير السلطة السياسية وذلك عن طريق تدخل السلطة السماوية.[2] ما نفهمه أن شريط، اعتمد على هذه النظرية لتفسير السلطة السياسية وذلك لأنها تهدف إلى أن الله هو الذي في يده السلطة المطلقة على شعبه وهومن صنع الدول.

إن فحوى هذه النظرية أنها تؤسس للدولة عن طريق العودة إلى الأصل الالاهي، وذلك باعتبار هذا الأخير مركز الدولة، والحاكم حسب هذه النظرية هو ظل الله في الأرض، وبذلك فهو_ أي الحاكم_ يجسد تلك الأوامر الإلاهية على أرض الواقع، كل هذا يعني أن هناك وساطة قدسية بين الحاكم والله، ومن هذه النظرية اشتقت عدة نظريات أخرى في نفس المنحنى، منها النظرية التالية، التي تجعل من الحاكم إلاها، ونظرية التفويض الإلاهي المباشر، ويظهر ذلك من خلال توجيه الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى اختيار حاكم ما، أما التفويض الإلاهي غير المباشر فيتجسد في توجيه نوايا الرعايا وجعلهم ينحنون على الفرد وجعله حاكما لهم، ونجد أثر هذه النظرية في مختلف الحضارات الإنسانية، وخاصة ما يجسد في الحضارة المصرية، التي جعلت من شخص فرعون إلاها فوق كل الآلهة.

وتدل مجمل هذه النظرية على أن الدولة، تأسس عن طريق العودة إلى الأصل الإلاهي، وذلك باعتبار هذا الأخير مركز الدولة الله)، ومن ثمة فالحاكم حسب هذه النظرية

1: الطهطاوي رفاعة، **الأعمال الكاملة**، (د–م: دراسة وتحقيق، سلسلة 272)، ج4، ص ص159–160.

2: حسن السيد بيسونى، **الدولة ونظام الحكم في الإسلام**، (ط1؛ القاهرة: عالم الكتب، 1980)، ص23.

ما هو إلا ظل لله في الأرض، أي أن هناك وساطة بينه وبين الشعب، وبالتالي فالحاكم يجسد أوامر الله على أرض الواقع، وكل هذا يعني هناك وساطة بين الله والحاكم، ونلاحظ أثر هذه النظرية في مختلف الحضارات الإنسانية السابقة، وخاصة ما تجسد في الحضارة المصرية.

2-النظرية الديمقراطية:

ترى هذه النظرية أن مصدر السلطة إرادة الأمة، ولا تكون السلطة شرعية إلا إذا كانت وليدة تلك الإرادة وأهم نظرية في هذه النظرية هي نظرية العقد الاجتماعي.[1] وبطبيعة الحال نجد عبد الله الشريط يرجع إلى هذه النظرية في نشأة الدولة على أن الشعب هو السلطة في اختيار ولقد اختلف الفقهاء حول ذلك العقد والحالة التي كان عليها.

3-نظرية القوة والغلبة:

ترجع هذه النظرية نشأة الدولة إلى القوة، وبذلك تغلب هذه النظرية القوة على السلطان الله وإرادة الأمة[2]، ومن ثمة يذهب عبد الله شريط في هذه النظرية مفهوم القوة عند ابن خلدون، حيث أعطى مفهومين للقوة: القوة الحربية وهي التي يتغلب فيها المتوحش على المتحضر في الاستيلاء على الحكم، قوة التحضر التي تجعل المتوحش في منزلة ضعف في تقدم المجتمع ونموه فيشعر بأن المتحضر أقدر منه في بناء الحضارة والدولة.[3] ما يفهم من ذلك أن هذه النظرية تؤكد على الغلبة وهي أن الدولة تنشأ على نتيجة العنف والقوة بحيث تعتبر أداة لردع الشعب من أجل هيبة الدولة وحماية حدودها والدفاع عنها، لكن لهذه النظرية وجه سلبي أكثر منه إيجابي فإن كانت القوة برغبة فهو إيجابي لفض بعض النزاعات وسلبي نجد بعض الدول تفرض هيمنتها على الدول الضعيفة وذلك استنادا لقوة والعنف مثل أمريكا للعالم الثالث.

1: فليب برو، **علم اجتماع سياسي**، تر: د. محمد عرب صاصيلا، (ط1؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسة والتوزيع، 1998)، ص ص130 – 131.

2: حسن السيد بيسونى، **الدولة ونظام الحكم في الإسلام**، مرجع سابق، ص ص24-25.

3: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص127.

4-نظرية التطور العائلي:

تقوم مقدمات هذه النظرية على أساس أن أقدم تجمع بشري في تاريخ البشرية هو العائلة وباجتماع عدة عائلات تتكون العشيرة، واجتماع عدة عشائر تتكون القبيلة، وعندما تستقر القبيلة على قطعة من الأرض تتكون القرية، وباجتماع عدة قرى تتكون المدينة.[1] فالعائلة نواة الدولة بحيث أن الأسرة نمت وتطورت لتكون العشيرة ثم القبيلة ثم القرية فالمدينة فالدولة،[2] كما يرى الدكتور عبد الله شريط الحرص على الزواج لزيادة النسل لتكوين الدولة حتى وإن الرجل لا يملك شيئا من تكاليف الزواج.[3] ما يعني ذلك أن هذه النظرية تنظر إلى الأسرة بوصفها مجتمعا صغيرا أو وحدة في المجتمع كبيرا كما أن الزواج يعتبر عنصر مهم عند الشريط لزيادة النسل بحيث من الأسرة تتكون العشيرة ومن العشيرة تتكون القبيلة ...إلى أن تتكون الدولة كما أن أفرادها تربط بينهم روابط مادية وأخلاقية مشتركة.

5-نظرية التطور التاريخي:

من هذه النظرية أن تنشأ الدولة بموجب قانون التطور الطبيعي والتاريخي للأمم، فالأمة تتكون ثم تتطور إلى أن تصبح دولة، طبقا لظروفها الخاصة.[4] ما يتلخص في مضمون هذه النظرية بأن الدولة قد نتجت عن تفاعل عوامل مختلفة عبر فترات طويلة من التطور التاريخي الذي أدى تجمع الأفراد المتعايش معا وتطورت الأحوال بعد ذلك بظهور فئة حاكمة لهذه الجماعة فرضت سيطرتها عليه.

1: فليب برو، **علم اجتماع سياسي**، تر: د. محمد عرب صاصيلا، مرجع سابق، ص ص130- 131.

2: نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، (ط1؛ عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004)، ص26.

3: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص ص105-106.

4: حسن السيد بيسونى، **الدولة ونظام الحكم في الإسلام**، مرجع سابق، ص17.

المبحث الثالث: مقومات الدولة

المطلب الأول: أركان الدولة في الإسلام

إن الدولة الإسلامية أولى ولو كانت تختلف في دوافع نشأتها عن أي دولة أخرى فهي لا تخرج عن مفهوم الفقه الدستوري الحديث للدولة في أنها مؤسسة تتكون من مجموعة من أفراد الشعب يقيمون على إقليم جغرافي معين ويخضعون لسلطة سياسية حاكمة لها السيادة على الإقليم وعلى أفراد هذه المجموعة، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن هناك أركان رئيسية يجب أن تتوافر في أي دولة وهي كالتالي:

1-الشعب:

يرى الدكتور عبد الله الشريط أن وجود الشعب كمجموعة أفراد أو تجمع بشري شرط أساسي لوجود الدولة، فلا يمكن تصور وجود دولة من غير شعب وعادة ما تجود رابطة تربط هذا التجمع البشري، ومن هذه الروابط الجنس واللغة والدين وحدة العادات والمصالح المشتركة، وكذا الأهداف والأخطار المشتركة والتاريخ المشترك ...الخ كما ليس لدولة عدد معين من أفراد.[1] وهوما ذهب إليه ابن خلدون في العمران البشري، فالعمران البشري ليس المقصود به الطرقات والمباني بل عكس ذلك فالدكتور عبد الله الشريط قصد بالعمران البشري هو المتجمع، فالعنصر البشري للاجتماع الانساني ضروري للدولة وهو العنصر الأول المكون لها.[2] ومن خلال ذلك نجد عبد الله الشريط يذهب إلى ما ذهب إليه ابن خلدون العمران البشري ضروري لوجود الدولة.

1: حسن السيد بيسونى، **الدولة ونظام الحكم في الإسلام**، مرجع سابق، ص15.

2: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص127.

2-الإقليم:

يعتبر عبد الله شريط أن الإقليم عنصر ثاني وشرط أساسي لقيام الدولة، فهو الرقعة الجغرافية التي يجتمع فيها المسلمين.[1] ومنه إقليم يقصد بيه الرقعة الجغرافية أرضيا وجويا وما يحيط بيه مثل مدينة (يثرب) فهي موطن الدولة الإسلامية الأولى، حيث قام الرسول صلى الله عليه وسلم برسم حدود الدولة الإسلامية أثناء هجرته إلى المدينة وإقامتهم مع الأنصار الأوس والخزرج فبدون الإقليم لا تنشأ الدولة مثل المستعمر الإسرائيلي فهولا يملك رقعة جغرافية وإقليم الدولة وهو جزء من الكرة الأرضية ويتكون من اليابسة ومن الأرض وما يعلوه من فضاء وما يحيط به من مياه.

3-السلطة:

هي الركن الثالث من أركان الدولة لدى عبد الله شريط، وتنبع أهمية السلطة والحكومة عند الإسلاميين من أن ذات الإنسان تبقى دائما بحاجة إلى توجيه وإرشاد وتأديب، فالمجتمع بحاجة ماسة لهيئة عليا تقوم على إدارة شؤونه وتسيير أموره العامة من أجل تحقيق التناسق والتوازن بين الاحتياجات الاجتماعية المتفاوتة وأساليب إشباع هذه الاحتياجات إضافة إلى تجميع القوى الفاعلة وتوجيهها الوجهة التي تؤهلها لخدمة مصالح المجتمع على النحو الأكمل.[2]

من هنا يرى عبد الله شريط أن الإسلام صاحب السلطة السياسية يمارسها مباشرة بدون واسطة هيكلية في سابق، فقانون الدولة الإسلامية هو القران حيث تتميز الدولة ببقاء وجود القوة الروحية الدينية هي الحكم على الناس، فالرسول صلى الله عليه وسلم قد شكل دولة في المدينة وترأس حكومتها وقام بإدارة المسلمون وأرسل الولاة ومجلس للقضاء وغير

1: الشيخ راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص ص94-95.

2: بتول الحسن، **مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص ص162-163.

ذلك من الأمور التي تقوم بها السلطة والحكومة.[1] السلطة في الدولة الإسلامية ترجع حسب ما جاء في القرآن الكريم.

ثم يبرز عبد الله الشريط السلطة في قيادة الرسول للدولة الإسلامية الفتية التي أخذت عدد من المسلمين فيها يزداد بدخول إلى دين الله وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه اختاروا خليفة أو رئيس للدولة عن طريق البيعة الحاصلة بالرضاء وبالموافقة، وفي عصر الخلفاء الراشدين تعاظم شأن الدولة تجلت مظاهر السلطة في حسن إداراتهم لكافة شؤون السياسة، لكن في العصر الحديث والمعاصر أصبحت الدولة الإسلامية غير ذلك فالحكم يطبق على الضعيف لكن لا يطبق على الحاكم فهو يختلف تماما على ما كان سائد في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.

1: عبد الله شريط **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص ص 160-163.

المطلب الثاني: وظائف الدولة في الإسلام

لقد اختلفت وظائف الدولة باختلاف الاتجاهات **الايديولوجية*** التي تحكمها، فوظيفة الدولة في الإسلام تنطلق من فلسفة العقيدة الإسلامية التي تقوم على أن الإسلام دين ودولة وهي سمة بارزة تميزت بها الدعوة الإسلامية عن غيرها من العقائد ومن خلال ذلك يمكننا تحديد وظائف الدولة الإسلامية استنادا لما كتبه الماوردي الذي عرف هو كذلك الخلافة والإمامة في كتابه الأحكام والسلطانية والولايات الدينية...الخ، ووهي نفسها التي يشترك فيها عبد الله شريط إلى التفصيل في وظائف الدولة على النحو التالي وهي:

1-الوظيفة الدينية: وهي أهم الوظائف وأولها، حتى أن الإقامة والإمامة نفسها وظيفة دينية يقوم بها مجموع الأمة الإسلامية.[1] ومنه يذهب الشريط إلى أهم وظيفة للدولة دينية التي تحافظ على دين أمتها وعقولهم ونفسهم ومالهم وذلك عن طريق نشر العقيدة التوحيد التي تحرر البشر من العبودية.

2-الوظيفة الأخلاقية: وتتمثل هذه الوظيفة في تنظيم حياة المجتمع، وذلك بإزالة المنكرات التي تفسد الأخلاق حيث تقوم الدولة بتهيئة الجو الصالح للارتقاء بالناس خلقيا وتهذيب نفوسهم، وهذه الوظيفة هي تطبيق العملي لأصل جامع كبير، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعليه يتوقف صلاح أمر الدين والدنيا.

* **الايدولوجيا:** ابتدع هذا المصطلح دست ودى تراسى للدلالة على الفلسفة تطرح جانبا النظر الميتافيزيقي وتقصرهما على الدراسة المعاني بالمعنى العام أي الظواهر النفسية لتبين خصائصها وقوانينها وعلاقتها بالإشارات المعبرة عنها، محاولة بنوع خاص استكشاف أصلها. (أنظر: مراد وهبة، **المعجم الفلسفي**، مرجع سابق، ص120).

1: عبد الله شريط **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص ص276-34.

3-الوظيفة السياسية: يعطي عبد الله شريط وظيفة أخرى للدولة فهي مسؤولة عن تطبيق النظام السياسي، وتنفيذ القواعد والمبادئ، حيث يشاور ولي الأمر أهل الحل والعقد ولا يقطع أمرا دون مشورتهم كذلك تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى وإيفاد السفراء وعقد المعاهدات والحفاظ على أمن الدولة الداخلي، وأن تكفل لرعاياها الحياة المستقرة الآمنة العزيزة القوية.

4-الوظيفة الاجتماعية: يرى الدكتور عبد الله شريط أنه يجب على الدولة إيجاد الوسائل التي تحقق بها العمران والحضارة من أسباب المعيشة الطيبة الكريمة الناس وبها تكثر الثورة وينمو الإنتاج وهذا مما يدل على أن الإسلام دين إنشاء وتعبير وتهمه شؤون الدنيا في إطار الدين كما تهمه شؤون الدين نفسه.

5-الوظيفة الثقافية: تهيئة كل أسباب التعليم والثقافة وتربيتهم على المبادئ الإسلامية ومن هنا أوجب علماء الإسلام القيام بكثير من فروض الكفاية فيما يتعلق بالجانب التربوي والتعليمي والتكفل الدولة لقيام بهذه الفروض.[1] ويقصد بذلك إنشاء مدارس ومعاهد وجامعات لدولة من أجل رفع المستوى الثقافي وتعلم الكتابة وغيرها.

6-الوظيفة الدفاعية: وهي الدفاع عن الدين والوطن وتحرير الإنسان من كل عبودية لغير الله تعالى، وتعد هذه الوظيفة من أهم الواجبات الدولة الإسلامية فالدولة تقوم على حماية حدودها من أي اعتداء خارجي وحماية العقيدة الإسلامية المستهدفة.

تطرق هذا الفصل إلى الاهتمام بماهية الدولة في الدراسات السابقة والمعاصرة، ومفهوم الدولة عند الدكتور عبد الله شريط، فقد لاحظنا كيفية وتاريخ تأسيس الدولة الاسلام وقيامها وهذا استنادا إلى التاريخ الإسلامي، فكانت البداية الأولى من عصر النبوءة نشأة دولة الإسلام من خلال النظرية الدينية والاجتماعية والديمقراطية...الخ، ثم ذهب عبد الله شريط عناصر التي يجب أن تتوافر لقيام دولة دائمة وهي عبارة عن أركان للدولة وتمثلت في

1: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص230.

الشعب والإقليم والسلطة الحاكمة، والتي ترتبت عليه بعض وظائف الدولة وهي الوظيفة الدينية والسياسية والاجتماعية والقضائية والاقتصادية.

الفصل الثاني:

التنظير الفلسفي للدولة

عند عبد الله شريط

- ✓ المبحث الأول: علاقة الأخلاق بالسياسة
- ✓ المبحث الثاني: التراث والدولة عند عبد الله شريط
- ✓ المبحث الثالث: المثقف وصنع القرار السياسي

تمهيد:

يعتبر عبد الله شريط من أبرز المنظرين لتنشئة الدولة في الجزائر وفي العالم العربي بصفة عامة، وقد تم ذلك قيم واستراتيجيات معينة حيث خاض عبد الله شريط في كتاباته التي تنص على الأخلاق التي تتسم بها المثقف كونه جزء من المساهمين في تكوين سياسة الدولة. والنظرة المسالمة للتراث الذي يقوم عليه فكر عبد الله شريط، ومن هذا المنظور يتضح لنا أن عبد الله شريط في تأسيسه لبناء معالم دولة سياسية قد تطرق إلى محاولة دمج القيم الاجتماعية في التنظير السياسي، منه نطر تساؤل كيف ربط عبد الله الشريط بين السياسة والقيم الأخلاقية؟ وما علاقة التراث والمثقف في بناء الدولة؟

المبحث الأول: علاقة الأخلاق بالسياسة عند عبد الله شريط

تعد السلطة السياسية أحد أبرز الإشكاليات التي تطرق إليها عبد الله شريط في كتاباته، بحيث ربط شريط السياسية بالقيم العلمية والنظرية الخلقية كونها أساسية في إرساء معالم قيام الدولة، فالأخلاق السياسية عند الشريط تتركز على مبادئ وأسس اجتماعية تكتسب من صلب المجتمع لتطبق في الجانب السياسي، فما علاقة الأخلاق بالسياسة في فكر عبد الله شريط؟

المطلب الأول: الفكر السياسي عند عبد الله شريط

يرتبط الفكر السياسي بتحديد مفهوم السياسة عند عبد الله شريط والتي تعني" الرياسة والقيام على الشيء بما يصلحه، والشخص الذي ساس قومه هو الذي ترأسهم"[1]، ومنه وتدل السياسة على السلطة والمكانة العليا في البلاد.

ويعرف الفكر السياسي عند عبد الله شريط كذلك على أنه " مجموعة الآراء التي صاغها العقل البشري لتفسير الظاهرة السياسية وعلاقتها بالعالم والمجتمع من حيث قوتها ووجودها وعدمها ووظائفها"،[2] ومنه تكتسب السياسة أبعادها التي يمكن أن تكون دينية أو علمانية، وقد تتقمص السلطة السياسية عند تعرضها لاضطراب الوطنية مظاهرا تتماشى في الحالة الاجتماعية في الدولة وفي أغلب الأحيان يكون المظهر الرائد هو المظهر الديني ليحل محلها المظهر العلماني في هذا تماشيا والمصالح المراد تحقيقها سياسيا.

لقد وضح عبد الله شريط الفكر السياسي إلى ما ذهبت إليه بعض الفرق الإسلامية مثل المعتزلة حيث يقول" وما تواصلوا إليه من تأصيل الفكر السياسي على أساس من الديمقراطية الإسلامية الراجحة"،[3] بمعنى أن شريط يتجه في المجال السياسي نحو

1: ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، ص149.

2: جهاد الحسني، **الفكر السياسي العربي الإسلامي**، (دط؛ كلية العلوم السياسية، بغداد: 1993)، ص20.

3: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص62.

الديمقراطية، فهي أول خطوة سياسية بالنسبة له، وبهذا يكون الفكر السياسي لعبد الله شريط، يسير نحو السلطة الشعبية الديمقراطية عندما نتكلم عن السياسة نتكلم عن الرأي و الديمقراطية والشورى التي كانت في عهد النبوة نتلكم عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم والسلطات، كما تتضح معالم الفكر السياسي عنده من خلال نقده للنظرية الماركسية التي يعتبرها الماركسي محورا أساسيا في بناء النظرية السياسية مستشهدا ببعض التجارب التي حصلت في بعض البلدان العربية وحتى الأوروبية، فقد لاحظ عبد الله شريط" معارك سياسية لا حصر لها في المجتمعات البشرية"[1].

من خلال ذلك نفهم أن عبد الله شريط يتجه نحو الصراع الطبقي الصراع السياسي الموجود مثلا في البلدان العربية الآن الماركسيين لم يكن لهم مثل هذه الصراعات، كما يرى أن إنجليزا في القرن الثامن عشر شكل تنظيمها الاقتصادي محورا أساسيا في تشكل الفكر السياسي، ومنه لا يمكن إقصاء دور العوامل الاقتصادية في تكوين الفكر السياسي لكن لا يمكننا أن نجعله أساسيا في بناء النظرية السياسية.

كما نجد أن عبد الله الشريط أشار إلى أن النظام الديمقراطي كمنظومة سياسية ناجحة فالديمقراطية تعبر عن حكم الشعب؛ أي الإشارة لشعب بصفة مباشرة إلا أن المشكل الأساسي الذي يعترض الديمقراطية خاصة في الدولة الإسلامية هي المسؤولية التي يتحملها الحاكم ومنه يقول: "التقليل من أخطاء الحاكم، فالحاكم عندما يلاحظ عزوف الشعب وملله وسخطه واحتقاره السياسة والسياسيين يراجع خططه ومشروعه السياسي والاجتماعي. وعندما يلاحظ حماسة الشعب القضية دون أخرى يتخذ قرارا عوضا عن قرارا آخر"،[2] من هنا يأتي دور الحاكم في تفهم مطالب الشعب ومنه يكيف سياسته وفق هذه الطموحات فيتفادى الحاكم مشكلة التمرد الشعب والثورة ويستريح الشعب مشكل عدم تحقيق الطموحات.

1: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص553.

2: عبد الله الشريط، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر**، (دط؛ المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986)، ص60.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الأخلاق والسياسة عند عبد الله شريط

تميزت أعمال عبد الله شريط على غرار أعمال المفكرين الآخرين الجزائريين والعرب، بأنها تسلط الضوء على بعض القضايا التي كانت تبد وغير واضحة ومعقدة، ومثال ذلك العمل المتعلق بالقيم والبحث الأخلاقيين، إذا كانت بدايات شريط من خلال أطروحته في الدكتوراه "الفكر الأخلاقي عند عبد الرحمان ابن خلدون" بالإضافة إلى كتابه الآخر " معركة المفاهيم" والذي لفت فيها النظر إلى القيم الأخلاقية حيث يقول: "أني أرى الشباب هنا تاريخا كاملا: كل جيل من أجيالنا السابقة ظل يقطع الأشجار ليبيعه أو ينضج به خبزه، ولم يفكر في الغاية التي ستصبح صحراء كما هي عملية اليوم، إنه كان يفكر في خبزه فقط ولم يفكر في الأجيال التي ستأتي بعده فلا تنضج به خبزها"،[1] ومن هنا فقد كشف شريط أن العمل الأخلاقي العملي من الضروري تجسيده في ثقافتنا فالبحث في المسألة الأخلاقية بالنسبة للأوساط الثقافية والفلسفية في الجزائر هي في مصلحة العامة للبلاد.

لم تكن الأخلاق إلا "نتيجة طبيعة وحتمية وكارتباط في آن واحد مع العالم المغربي من خلال إثارة بعض المفكرين للمسألة الأخلاقية وما دار حولها من نقاش بين علماء الدين من جهة وبين النخبة المثقفة من جهة أخرى"،[2] فإن الأخلاق بنسبة لعبد الله شريط مبدأ يرتبط بالجانب السياسي ويتلخص في أخلاق الحاكم الذي يمثل الطموحات وآمال الشعب. وقد تأثر عبد الله شريط بالفكر الأخلاقي عند ابن خلدون وكذلك بالتجربة الأخلاقية الغربية خاصة فيما يتعلق بالأخلاق التجريدية الميتافيزيقية التي استوحت من العقيدة الدينية، فالأخلاق بالنسبة للفكر العربي هي كذلك مستوحاة من الدين الإسلامي.

يتبع عبد الله شريط في تقيم الفكر الأخلاقي والسلوكي قراءة لسلوك الفرد، فالأخلاق هي أساس التنمية والنهضة والبحث عن السلوكيات والمناهج التي تمكن من تنظيم

1: عبد الله شريط، **معركة المفاهيم**، (ط2؛ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1981)، ص70.

2: خدة عمر، **الدراسات الفلسفية الأخلاقية في الفكر الغربي المعاصر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة واهرن، 2010-2011، ص61.

السلوكيات البشرية يقول عبد شريط: " سلوك الإنسان تنظمه قوانين علمية يمكن اكتشافها تم تسخيرها لفائدة الإنسان"،[3] ومن هنا يبرز هدف شريط من إدخال الجانب الاجتماعي الأخلاقي من الممارسة السياسة وعلاقاتها الأخلاق العلمية في التنظير السياسي بحيث أنه يحقق المطلب الشعبية الاجتماعية، وقد " تستلزم أخلاق السياسية أن تتمتع بنظام القيم الجماعية والسياسية والمدنية والأخلاقية الذي يتوقف على وجوده اشتغال المجتمع نفسه كمجتمع مدني ومتمدن"[1] .

وبهذا تتكون العلاقة السياسية بالأخلاق علاقة ذات تبادل بحيث تخدم القيم الأخلاقية السياسة وتجعل منها حكام شعبين دورا شعبي يكفيهم مخاطر التمرد والعصيان، وقد أمكن في العقود القليلة التي عقبت الاستقلال صوغ نوع من الرؤية الاجتماعية المتحورة حول عقيدة السياسة الوطنية، لكن "العقيدة القومية التي خلقت تيارا كبيرا سائد وحددت للمجتمعات رؤية واضحة عن الهوية الكيان والأهداف والوسائل التي انهارت تماما في العقد الأخير[2] وبهذا المعنى تتكون القيم الأخلاقية الراهنة غير متكافئة لتحقيق اللحمة السياسية التي تضمن الرفاهية للشعوب وتضمن حقوقهم وما عليهم من واجبات.

كما يجدها عبد الله شريط أنها "تشكل في نفس الوقت الرد المباشر على اجهاد من الوطنية أو القومية كفكرة محركة وناظمة للحياة الجمعية المدنية والأخلاقية وتفقد جوهرها الأخلاقي وتتحول بالمقابل إلى محل ثابت كما هي عليه اليوم، المصالح جهوية"،[1] فيمكن للأخلاق أن يستغلها السياسي في خدمة المصالح الجهوية أو المصالح الفردية، لذلك لابد من ترسيخ فكرة الأخلاق الجمعية لفائدة الشعب ولخدمة الدولة الاجتماعية، ومنه فإن عبد

3: عبد الله شريط، **الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون**، (ط1؛ الجزائر الشركة الوطنية، للنشر والتوزيع: 1981)، ص5.

1: برهان غليون، **نقد السياسة (الدولة والدين)**، (ط4؛ المغرب، المركز الثقافي العربي، 2007)، ص291.

2: المرجع نفسه، ص295.

1: برهان غليون، **نقد السياسة (الدولة والدين)**، مرجع سابق، ص295.

الله شريط أراد إدخال القيم الأخلاقية في المجال السياسي وبذلك ربط الجانب الاجتماعي بالجانب السياسي لفائدة وخدمة المصالح الشعبية.

المبحث الثاني: التراث والدولة عند عبد الله شريط

تعد دراسة عبد الله شريط للتراث من أهم الدراسات التي قام بها المثقفين والمفكرين في العالم العربي، بحيث أصبح التراث يمثل قواما متعلق بالأيديولوجيا بالدرجة الأولى. وقد طبق عبد الله شريط من خلال دراسته للتراث قراءة تتواصل مع المتطلبات الحداثة الاجتماعية. في هذا الفصل سوف نتناول التراث بمنظور عبد الله شريط، وعلاقة التراث بالدولة.

المطلب الأول: التراث بمنظور عبد الله شريط

تبرز أهمية التراث كإشكال فلسفي في كتابات شريط وخاصة التي تتعلق بالأيديولوجيا، فلا شك بأن مسألة التراث العربي الإسلامي كانت ولا تزال من أعسر وأعقد المشكلات وأشدها إثارة للجدل، ذلك ارتباطها بالهوية والذات "وإذا كان هذا التراث من حيث هو الواقع التاريخي، فالتراث لا ينطبق بمفرده بل ينطبق به الإيديولوجيا وهنا تكمن مشكلة الموقف من التراث"[1].

يظهر لنا من خلال ما سبق، بأن هناك ارتباط التراث بالأيديولوجيا، والذي يولد مواقف مختلفة من التراث، بالنسبة لنظرة التراث لعبد الله شريط نظرة نقدية هادفة والتي من خلالها نرتقي إلى مواجهة الحقائق مهما كانت مرة بكل شجاعة ووضوح. يقول عبد الله شريط "لابد من بذل مجهود فكري تعول لمفاهيمهم ومناهجهم"،[2] بهذا تتضح معالم التراث بالنسبة لشريط إذ ينظر إلى التراث كإنجازات السابقين ليس من حقنا أن نقول عليه بناء مستقبلنا فالفكرة الأساسية لمنهاج شريط في قراءته للتراث هي التجديد والابتعاد عن التقليد لذلك يجب أن نسترجع تقاليد وعاداتنا من أجدادنا في الماضي ويصبح بذلك تراثنا الخاص.

1: عبد الله شريط، **معركة المفاهيم**، مصدر سابق، ص160.

2: المصدر نفسه، ص162.

يرى عبد الله شريط أن المشكلة الأساسية تكمن في كيفية قراءتنا للتراث، فالقراءة التقليدية لهذا التراث تعرقل طموحات حاضرنا، فقضية التراث الأساسية "لا تكمن في الميراث وحده فبعضنا يتمرد على ميراث بنفس السهولة التي تثبت بها البعض آخر بنفس ذلك الميراث، لكن المشكلة الحقيقية التي تجمع بين المترد والمثبت معا. هي أننا نتمرد دون بحث ونتثبت دون البحث"،[1] ومنه عبد الله الشريط يرفض تثبيت بالماضي كما أن أي أمة تثبت بالماضي فهي تبني ماضيها وليس حاضرها، من معقول أن الأسلاف بنوا حاضرهم وتراثهم، لكن نحن حاضرنا ومستقبلنا، فالمتجمع العربي في حاجة ماسة لتجديد وإرساء ثوابته ومعالمه في المستقبل.

إن نظرة عبد الله شريط تؤكد على أن الوسطية غير موجودة في المنهاج الشريطي لقراءته للتراث؛ أي أن "الانفصال عن التراث يكون بتجديد الصلة به والاتصال به يؤكد إلى الانفصال"،[2] ومن خلال ذلك يمكننا القول ترك التراث ونقده هو القاعدة الأولى عند عبد الله شريط هي القراءة النقدية للتراث فالمنهج الشريطي هو منهج نقدي يبحث داخل التراث ويكتشف العبودية وينتقدها.

يضع عبد الله شريط أمرين يجب الحسم بينهما إما التراث أو الحضارة الغربية كما عبر عليها أحد المفكرين العرب بقوله " إما نعيش عصرنا بفكره ومشكلاته، وإما أن نرفضه ونعيش تراثنا"،[3] هذه فكرة تعني قبول التراث بشتى مشكلاته أو نستقبل الحضارة الغربية ونودع تراثنا.

كما أن موقف عبد الله الشريط من تراث لا يختلف على المعاصرين والمفكرين العرب، أمثال زكي نجيب محمود، وحسين مروة، ومحمد عابد الجابري، ربما هذا سيفتح آفاق أخرى

1: عبد الله شريط، **الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون**، مصدر سابق، ص35.

2: محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي**، (ط1؛ بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية: 1979)، ص3.

3: زكي نجيب محمود، **تجديد الفكر العربي**، (ط9؛ القاهرة، دار الشرق، 1993)، ص189.

لمن يريد البحث في نقاط التشابه والاختلاف بينه وبين هؤلاء الفلاسفة باعتبارها مشاريع فلسفية مستقبلية.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين التراث والسياسة عند عبد الله شريط

يرتبط الجانب السياسي عند عبد الله شريط بالتراث من خلال تمثيل التراث للأيديولوجيا والتي تعتبره من فكر ومعتقد وتوجه سياسي، والسياسة حسب عبد الله شريط هي موروث أيديولوجي سياسي، كما يعطي عبد الله شريط مثلا عن ذلك السياسة في الجزائر كونها موروث استعماري، ويقول من خلال كتاباته الهادفة للكشف عن خبايا المورثات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية " تطرقنا للكشف عن بعض أوجه نقائصنا سواء في المعتقدات الدينية أو الانحرافات السياسية والاجتماعية أو المفاهيم الثقافية المغلوطة أو الاعوججات النفسية المريضة"،[1] وبذلك يكون شريط قد أقل الحقل الفلسفي من جانب النقد التراثي في صياغة المسائل السياسية، فالسياسة الاشتراكية المعتمدة في الجزائر هي سياسة وراثية وهذا ما أدى في نظر شريط دخول الجزائر والبلدان العربية بصفة عامة في صدمة من الاشتراكية المتوارثة وخوف الدول العربية من ممارسة التجربة الليبيرالية، والنتيجة هي افتقاد الممارسة السياسية ومواجهتها الفكرية الإستراتيجية.

إن التحليل الفلسفي تراث الأيديولوجيا السياسية كان هدف شريط من خلال كتابة المشكلة الأيديولوجية وقضايا التنمية والتي تضمن مقدمة بعنوان تهادف الفكر السياسي في العالم ومن هنا يقول شريط" إن الفلسفة اليوم قد تجردت من كثير المتاهات الموروثة والمشكلات التجريدية التي عرفت فيها عشرات القرون"،[2] إن الحديث عن الفكر السياسي في العالم العربي يرتبط ارتباط وثيقا بالبحث في ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا، فالمشكلة السياسة بالنسبة للأمة العربية تكمن في أننا لم نقم بجهد يذكر الإثراء هذا العلم فيما عدا القليل النادر مما احتواها تراثنا القديم في هذا الصدد بالرغم من الفلسفة السياسية الأولى

1: عبد الله شريط، **أخلاقيات غربية في الجزائر**، (ط1؛ الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: 1975)، ص7.

2: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص127.

التي بعثت في العالم العربي مستوحاة من القرآن كانت كلها تحوم حول علاقة التراث بالفكر السياسي.

وما يجعل الفكر السياسي في العالم العربي غير ناجح هو خضوعه لما وراء الغيب، أو نرثها من الأموات أو الأجداد لأنها تكتسب سلطة روحية فهي تختلط كليا بالسلطة الفكرية، أو عندما تأتين من العالم المتقدم فإننا معقدون أمامه. وللتحرر من التبعية المتوارثة السياسية يدعو شريط غلى قبول دعوة الغرب" لاعتبار الغرب النمط الأوحد لكل تقدم حضاري سياسي، ورد كل الإبداع الذاتي لدى الشعوب غير الأوروبية، إن الغرب كاعتبار دعوة إلى العقل الديكارتي، وكل دعوة إلى الحرية ليبيرالية، وكل نضال من أجل العدالة الاجتماعية ماركسية وكل اتجاه نحو العالم وضعية"[1].

فالفلسفة بالنسبة لشريط هي بناء مستقبلي تسعى إليه كل أمة في تطورها السياسي والحضاري، فهي التي ترفض تبني التراث بوصفه تقليد يقيد العقل العملي في بناء الدولة على أسس تتماشى والتطور الحضاري في العالم. لكن عبد الله شريط يؤكد على أن لا يمكن لشعب أن يرث أيديولوجية شعب آخر. وهنا تبرز دور التراث الذي يعبر عن هوية الشعب وأصوله وثقافته في إطار محدد وهذه الخصوصية هي التي تتحكم في طبقة الأيديولوجيا التي تتبناها أي دولة أو أي أمة.

يعتبر "شريط" أن الأيديولوجيا الماركسية كنظرية وكفلسفة سياسية واقتصادية يمكن أن تصلح الكثير من الشعوب لكن شريطية تكيفيها في واقع المجتمع وهوية المجتمع الذي ينتهجها يقول في ذلك: " في العصر الحديث نجد الماركسية مثلا: ظهرت في ألمانيا ولكنها كانت صالحة لأمم أخرى، استعانت بها في تغير أوضاعها أكثر مما استفادت

1: إبراهيم بدرات وآخرون، **الفلسفة في الوطن العربي المعاصر**، (ط1؛ بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية: 1955)، ص21.

ألمانيا وكثيرا من الأمم الأخرى المتشابهة بها والتي استفادت منها الماركسية كنظرية تنظيمية هي أمم يختلف تاريخها كثيرا عن تاريخ الأمة التي ظهرت فيها هذه النظرية"[1].

ومن هنا نجد محاولة عبد الله شريط في إبراز التراث السياسي قبل دولة الاحتلال وبعد دولة الاحتلال في الجزائر فهو يعبر عن ما فعله الاستعمار بقوله: " قام بحرب إبادة جماعية حقيقية وحرب إيديولوجية مبنية على أسس وقواعدها مدروسة سياسيا ودينيا"،[2] وهو يرى أن بعد الاستقلال برزت مظاهر سياسية كانت سببا في تدهور الأيديولوجيا التنموية في الجزائر متمثلة في طبيعة السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بعض الأحيان، وأحيانا أخرى بروز الضعف في عقلية الإنسان الجزائري ذاته، وهو التراث المتوارث من الأجيال السابقة الذي سيطر على الجيل الحديث في تنمية مستقبله السياسي والحضاري.

إن علاقة التراث بالسياسة هي علاقة تحديد هوية وأيديولوجيا للدولة فعبد الله شريط كافح من خلال كتاباته من أجل الحفاظ على الهوية التي هي بطاقة تعريف للمجتمع والدولة وفي نفس الوقت دعى إلى التحرر من قيود التقليد المتوارثة دون المساس بأي الهوية للوصول لتأسيس سياسي يتماشى وطموحات الشعب والحاضرة المعاصرة.

إن التراث العربي الإسلامي غني في الفلسفة الموروثة والمنطق والفلسفة الحقيقية التي تعني بها علم الكلام، لكن فيما يتعلق بالفلسفة الاجتماعية أو ما يتعلق بالإنسان من نظم اجتماعية أساسية، وخاصة فيما يتعلق بين الحاكم والمحكوم، فإنها مفقودة في الفكر العربي الإسلامي. وهذه العناصر مفقودة من جهتين من الجهة الفكرية ومن جهة البحث والتعمق، ومن الجهة العلمية أو من جهة تكوين المؤسسات السياسية التي تنظم المجتمع العربي، ولهذا فإن علينا أن نحصر مشكلة الفكر السياسي في العالم العربي في هذه

1: عبد الله شريط، **مع الفكر السياسي والمجهود الإيديولوجي**، مصدر سابق، ص87.

2: إدريس مغراوي وآخرون، **ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي**، (ط1؛ بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 40.

النقطة التي تتمثل في التراث العربي في المجال السياسي من حيث البحث ومن حيث المشاريع العملية أو الدساتير.

المبحث الثالث: المثقف وصنع القرار السياسي عند عبد الله شريط

يتطلب اتخاذ القرار السياسي مجموعة من التدابير، وأول هذه التدابير هي إيجاد صانع قرار حقيقي سياسيا، وهو ما يمثله المثقف فدور المثقف في صناعة القرار السياسي مهم جدا. لذلك يدعو عبد الله شريط إلى إبراز دور المثقف في صناعة القرار السياسي. فما هو دور المثقف في صناعة القرار السياسي؟

المطلب الأول: الفكر الثقافي عند عبد الله شريط

تضم "الثقافة" "مختلق أنواع الإنتاج المادي والروحي ومختلف أنماط السلوك الاجتماعي والأخلاقي، كما أنه يمكن أن ينحصر معناها في الإنتاج النظري وحدها"،[1] بهذه المعطيات تعتبر الثقافة عن كل ما يعبر عن هوية المجتمع أو البلد من الجانب المعنوي أو حتى من الجانب المادي ويمكن أن تكون الثقافة موروثات ويمكن أن تكون إنتاج من البيئة الحالية أي الحاضرة فهي تعبر عن خصوصية الشعب المثقف حسب الدكتور عبد الله شريط.

كما تعتبر" هذه الخصوصية راجعة إلى المحيط الجغرافي والاجتماعي والثقافي الذي يتحدد به شعب ما أو مجموعة من الشعوب، فالجزاء الأكبر من خصوصية هذه الثقافة يرجع إلى التاريخ الخاص بهذه الثقافة"،[2] ومنه مفهوم الثقافة بات راجع إلى خصوصية المجتمع بما يشمله من عناصر ومكونات ويمكن تحديد مفهوم الثقافة عند عبد الله شريط الذي نبه إلى أن مفهوم الثقافة يختلف خاصة في الوقت الحالي حيث دخلت معالم جديدة في البيئة الثقافية أثرت على المفهوم التقليدي.

يعطي عبد الله شريط مثالين "ليوضح فيه الاختلاف المفاهيمي للثقافة وهما عناصر ثقافة الكتاب والتلفيزيون فالكتاب لديه رؤية معينة إذ هناك من يعطيه الاهتمام المطلوب وفي غالب الأحيان بتجاهله بشكل مطلق، أما التلفزيون فيأخذ حيزا أكبر من **الاهتمام**

1: محمد عابد جابري، **تكون العقل العربي**، (دط؛ بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001)، ص13.

2: المرجع نفسه، ص13.

مقارنة بالكتاب"[1]، كل هذا الاختلاف حسب عبد الله شريط يدل على أن الثقافة أصبحت منتهكة إذا قل الاحترام الثقافي من كل جوانبه، فلا يمكن أن ترتقي بثقافة متجاهلين الأساليب والطرق الثقافية المعتمدة.

يدعو عبد الله شريط مثل أبرز المفكرين العرب على أننا في حاجة إلى الثورة ثقافية؛ أي أن الوضع الثقافي في أي مجتمع من المجتمعات يستلزم القول بأنه غير مقبول وهو ما يستدعي تصحيحه لأن" الثورة بالمفهوم الحديث لا تنطبق على مجرد تغيرات سطحية في صورة الحياة وأشكالها ولا تقتصر على جزئية وحدة وإنما تحدث تغيرات كبرى تؤثر في المجتمع طولا وعرضا وعمقا"[2].

من خلال ذلك يؤكد عبد الله شريط على أن الجزائر بصفة خاصة والعالم العربي بصفة عامة في حاجة إلى ثورة ثقافية ملحة، فهذه الثورة الثقافية هي ثورة تجديد للفكر من أجل إثبات الثقافة العربية الإسلامية ويرجع عبد الله شريط غياب العمل الثقافي مثلا في الجزائر غياب المنهج الواضح خلال الثورة وبعد الاستقلال وهذا راجع" إما لعجز منهم أو لسوء التصرف السياسي في استخدامهم أو لأنه لا يوجد عندنا هذا الصنف من المثقفين القادرين على العمل العقائدي واللذين هم مهندسو البناء الاجتماعي"[3]، بمعنى أن في نظر شريط هذا ما يؤدي إلى بروز المعارك الفكرية والثقافية نظرا لعدم وجود منهج فكري واضح نتبعه وهذا ما يؤدي بناء إلى دخول في حالة الفوضى الفكرية.

يشترط عبد الله شريط وجود فكر ثوري حقيقي" وهو أخلاق ملتزمة تسيطر على الذاتية وتترفع عنها، وفكر عملي يؤمن بالمواطن ويعمل من أجله في عهد إنشاء الدولة

1: عبد الله شريط، **معركة المفاهيم**، مصدر سابق، ص45.

2: حامد عمار، **في بناء البشر**، (دط؛ مركز التنمية المجتمع، دم: دت)، ص2.

3: عبد الله شريط، **المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية**، (دط؛ الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1981)، ص109.

وبناء المجتمع قدر ما كان بالوطن في عهد المحتل الأجنبي ويضحي من أجله"،[1] فالثقافة إذا في فكر عبد الله شريط بحاجة إلى تجديد معاصر بمقومات الثقافية العربية كما أن قد وضح شريط على أن الثقافة الجزائرية وعموما الثقافة العربية بحاجة إلى خلق روح مبتكرة تنص على التجديد الثقافي الفكري في العالم العربي.

إن مفهوم الثقافة في العالم العربي حسب عبد الله الشريط هي تلك المقومات الفكرية والمادية التي تبرز هوية المجتمع العربي إلا أن هذه الثقافة بحاجة إلى تطور وتجديد من أجل بناء نمط حضاري للثقافة العربية.

المطلب الثاني: دور المثقف في صنع القرار السياسي حسب عبد الله شريط

يعد المثقف أحد أهم الروابط التي تنشأ السلطة السياسية كونها القادر الوحيد على تغير الأيديولوجيا السياسية في البلاد العربية، إذ يرى عبد الله شريط أن " الجزائري دوما يتجه في كثير من الأحيان إلى العمل دون تصور مسبق وفكر موجه"[2]، وبهذا يؤكد شريط على ضرورة عمل المثقف في صناعة القرار السياسي بحيث امتد صنع القرار السياسي إلى الخارج مجال السياسيين إلى العالم الخارجي وهو ما يمثله المثقف وشريط يخص بالذكر المثقفين الجزائريين الذي يدعوهم إلى الخوض في المعركة مع الثقافة الاستعمارية المتوارثة.

ويذهب في هذا الصدد إلى اعتبار " أنها معركة أشد أخطر من معركة تحرير الوطن من المستعمرين إذن هي معركة المفاهيم التي يجب أن ينتصر فيها الشعب الجزائري ليعمق بها خير ما حواه ماضيه، لكي يصل هذا الماضي المستقبل أفضل من حاجز مضطرب متناقض"[3]، ومن خلال ذلك نستنتج إذا لابد من المثقفين إعادة النظر في مقومات الحضارية من أجل صنع قرار سياسي يحقق طموحات الشعب هذا القرار لا

1: عبد الله شريط، **المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية**، مصدر سابق، ص111.

2: موسى معيرش، **الفكر الإسلامي في المغرب العربي**، (ط1؛ القاهرة ، دار الكتاب للنشر، 2009)، ص52.

3: مرجع نفسه، ص53.

يكون مواصلة لما سبق بل هو دعوة إلى تجديد بقيم حديثة تتفق والواقع العربي الإسلامي، فالسلطة تحتاج إلى مجموعة من المثقفين الجديرين بالتغير إذ يشير شريط إلى أن تحقيق "هذا المستقبل الأفضل لا يكون بالتقهقر والتثبت بمفاهيم وقيم لم تعد تصلح لا للحاضر ولا للمستقبل كما يظن بعض أصناف المثقفين بل بالجمع بين الخير المفاهيم في تراثنا العربي الإسلامي وبين أفضل عناصر الثقافة والفكر الحديث"[1] .

ومن خلال ذلك فالمجتمع يتغير بفضل طبقة المثقف التي تعمل على إرساء القرار السياسي والاجتماعي يشير عبد الله شريط لوجود فئة من المثقفين اللذين يكافحون من أجل التغير والتجديد الثقافي لمواكبة التطور الحضاري فالمشكل الأول في نظر عبد الله شريط هي مشكلة مثقفين وثقافة هو ما أوضحه في كتابه معركة المفاهيم.

كما يرى عبد الله شريط أن "مشاكلنا وعيوبنا مردها إلى مشكلة الثقافة "[2]،هذا الرأي يوضح على أن عالمنا العربي في ظل تحدياته السياسية لا يتخذ بعين الاعتبار المشكل الثقافي لذلك لا بد من النهوض بالثقافة والاهتمام بالمثقفين خاصة العالم العربي وهذا لا يكون إلا بإمضاء وإفساح المجال للمثقفين لتعبير عن قراراتهم ومثل ذلك صنع القرار السياسي هو حل مثقفين بالدرجة الأولى والمشكل في صناعة القرار حسب شريط يكمن في ما تمثله قادة البلاد " وهذا لما لم يفهمه مع الأسف قادتنا فإنهم يجهلون أمتهم ولا يقرؤون تاريخها ولا يدرسون نفسيتها ولا يحسبون الاطلاع على طبائعها الاجتماعية ويأنفون التفكير ويعتبرونه مصنعة للوقت ويخلطون بين العمل والتهريج "[3].

ولذلك وجب التغير السياسي وصناعة القرار السياسي إنطلاقا من المثقفين، فالمثقف هو القادر على تغير القرار السياسي وصنعه فهو" عملية ديناميكية تتألف من مجموعة العناصر والأبعاد والمراحل، وتتم ضمن إطار مؤثرات وقيود محددة ومتعددة

1: عبد الله شريط، **معركة المفاهيم**، مصدر سابق، ص14.

2: المصدر نفسه، ص09.

3: المصدر نفسه، ص14.

وتتضمن السلوكيات الهادفة والتفاعلات المؤسساتية والسلوكية التي تفضي إلى اتخاذ القرار الذي يقوم على المفاضلة والموازنة بين عدد من البدائل المتاحة وبما يعبر عن علاقات وتوازنات القوى في المجتمع، ويحقق الأهداف بأقل قدر ممكن من استخدام الإمكانات المادية والفنية والبشرية"[1].

ومن خلال هذا نفهم أن صنع القرار السياسي يتطلب ممارسة سياسية وتكمن وهذه الممارسة بواسطة تحليلية يقوم بها المثقف من أجل تحديد وجهته السياسية والتي تمكن من صنع قرار سياسي صائب. فالأزمة العربية في نظر عبد الله شريط بحاجة إلى تنمية المثقفين في خدمة السلطة السياسية بل حتى الاجتماعية والاقتصادية لأن المثقف هو الوحيد القادر على التغير السياسي.

يؤكد عبد الله شريط على أن صناعة القرار السياسي في العالم العربي مرتبطة بالدرجة الأولى بالمثقف العربي فهو الذي يحرر السلطة السياسة من التبعية الأيديولوجية التراثية التقليدية. من خلال طرح أفكاره الجديدة وتطبيقها على القرار السياسي، أي على السلطة السياسية.

ومن خلال تحليلنا هذا نستنتج أن عبد الله شريط يربط الأخلاق بالسياسة وممارسة الحاكم يجب أن يكون أخلاقيا، حيث نجده يراهن على دور المجتمع في إصلاحه أخلاقيا وتربويا ومعرفيا ومن ثم يصلح سياسيا، كما نجده يدعو إلى تحمل التراث الثقافي الروحي وإعادة إحيائه وتكيف مع الماضي والحاضر بالمواكبة مع القوانين الوضعية الأخلاقية الدينية وانسياق القيم التقليدية، وبالإضافة إلى ذلك يذهب عبد الله شريط إلى إصلاح الإنسان العربي وإرجاعه إلى أصالته، كما ينبه عبد الله شريط إلى الثقافة ومدى ارتباطها في بناء الدولة المثالية المستمرة وذلك عن طريق صنع القرار السياسي والتي يلخصها في الاهتمام بالمثقفين ودوره في ممارسة السلطة السياسية لأن لهم دورا كبيرا في بناء الدولة.

1: زهرة صالح، **صناعة القرار السياسي**، (دط؛ البحرين: سلسلة كتيبات برلمانية، 2016)، ص9.

الفصل الثالث:

علاقة الدين بالدولة عند عبد الله شريط

- ✓ المبحث الأول: دين الدولة عند عبد الله شريط
- ✓ المبحث الثاني: إشكالية السياسة والشرع عند عبد الله شريط
- ✓ المبحث الثالث: إشكال الحكم والسلطة

تمهيد:

فرضت قضية العلاقة بين الدين بالدولة نفسها على التفكير السياسي الإسلامي بشكل مبكر، إن لم يتم التفكير فيها بطريقة واعية إلا في العصر الحديث والمعاصر بعد الانفتاح على أوروبا وملاحظة تجربتها التاريخية في الفصل الكنسية عن الدولة، حيث أثرت هذه التجربة على الأداء الفكري والسياسي على الدكتور عبد الله شريط أثناء قراءته لتاريخ الكلاسيكي وللممارسة السياسية الحديثة للدولة الوطنية في العالم العربي، هذه القضية اهتم بها عبد الله شريط فقد حضر في معالجته لهذه الإشكالية مصطلح العلمانية التي يعني به فصل الدين عن الدولة حيث شكل آلية منهجية لقراءة التاريخ الإسلامي بأثر رجعي، ومن خلال ذلك سوف نتناول في هذا الفصل موقف عبد شريط من العلاقة بين الدين والدولة. فما هي العلاقة بين الدين والدولة؟

المبحث الأول: الدين والدولة عند عبد الله شريط

يطرح الدكتور عبد الله شريط في كتابه "**الإسلام ودولة المسلمين**" مشكلة العلاقة بين الدين والدولة، هذه المشكلة هي الأخيرة لم تكون بأمر البسيط بنسبة للدكتور عبد الله شريط حتى وإن كانوا المصلحون الدينيون والسياسيون منذ القرن الماضي يطرحون أجوبة عليه دون التوسع فيه والتدقيق في طرحها، ومنه هذا المبحث يهدف إلى موقف عبد الله الشريط من هذه العلاقة.

المطلب الأول: الفكر الديني عند عبد الله شريط

1- مفهوم الدين:

- **المعنى اللغوي:** إن الدين كما يعرفه " المعجم الوجيز" هو "**اسم لجميع ما يتدين به وجمعه أديان**"[1] هذه الكلمة لها معاني شتى عند العرب، يقال دانه دينا؛ أي جازاه ومصداق ذلك؛ أي مجزيون على أفعالنا، ومنه الديان وهي صفة الله جل وعلا والدين: الحساب، كما قال تعالى "**مالك يوم الدين**"[2] والدين: الطاعة وقد دنته ودنت له، أي أطعته، والجمع: الأديان والدين: العادة والشأن كما في قول العرب: مازال ذلك ديني وديدني؛ أي عادتي. بمعنى الدين هو تجازي بعمل الطاعة والانقياد بنظام اجتماعي ثقافي وسلوكي في الممارسات المقدسة أو النبوة أو المنظمات التي تربط الإنسان بالعناصر الخارقة للطبيعة، كما يمكنا أن نقول هو الوحي الإلهي.

وفي نفس المعاني اللغوية لدى الرازي حيث يقول الدين بالكسر: كالعادة والشأن، دانه يدينه دينا بالكسر: أذلة واستعبده فدان. وفي الحديث: الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والدين أيضا الجزاء والمكافأة: يقال دان يدينه أي جازاه، يقال كما "**تدين تدان**"، أي كما تجازي تجازى بفعلك وبحسب ما عملت.[3] نستنتج أن الدين جاء بالكسر الذي الخضوع

1: مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، مرجع سابق، ص241.

2: القرآن الكريم، سورة الفاتحة، الآية 3.

3: محمد عثمان الخشت، **مدخل إلى فلسفة الدين**،(دط؛ دار قباء للنشر والطباعة، القاهرة:2003)، ص13-14.

والانقياد لطاعة الله ورسوله، فإن الدين معاملات وممارسات إذا عملت عملا صالح يجازينا الله عنه وإن كان العمل طالح فيكون بذلك العقاب.

- **المعنى الاصطلاحي:**

تعددت تعريفات الدين الاصطلاحية حسب وجهة نظر التي يؤمن بها ويعتقد فيها، فالفلاسفة المحدثين أكدوا على الكثير من المعاني لدين فهم يتصورون على أنه جملة الإدراكات والاعتقادات والأفعال الحاصلة لنفس من جراء حبهم لله وعبادته إياه وطاعة أوامره وبما جاءت به الكتب السماوية، فيمكننا القول أن الدين هو الإيمان إن صح هذا التعبير.

ومن خلال تعدد تلك التعريفات إلا أن ارتأينا أن نختار تعريف الجرجاني، ومنه فالدين عند الجرجاني هو "**وضع إلهي يدعو أصحاب العقول إلى ما هو عند الرسول صلى الله عليه وسلم. الدين والملة متحدان بذات ومختلفان باعتبار**".[1] بمعنى بما يعتنقه الإنسان بما جاء به الرسول في كتابه القرآن.

وهكذا تفضي هذه التعريفات إلى فهم الدين بوصفه، حسب "كليفورد غريتس" " **نظاما من الرموز التي تعمل من أجل ترسيخ حالات ودوافع قوية وباقية لدى البشر، عن طريق بهالة من الحقيقة حيث تبدو تلك الحالات والدوافع وكأنها واقعية على نحو فريد**"،[2] أي يتمثل الدين على أن نظام مؤسسات لدى البشر متكون بذلك الدوافع قوية

2- الفكر الديني عند عبد الله الشريط:

يعرف عبد الله شريط الدين على أنه "**وضع إلهي يتصل أساسا بالغيب** وخبره، **والموقف منه هو التصديق تعبدا**"،[1] ومنه وضع عبد الله شريط مفهوم للدين وفصله عن الشريعة، وبعبارة أخرى أن الدين هو تصديق الجازم بوجود الله وملائكته وكتبه ورسوله،

1: الجرجاني، **تعريفات**، (دط، دار الكتب العلمية، بيروت: 1983)، ص105-106.

2: مالوري ناي، **الدين الأسس**، تر: هند عبد الستارن، (ط1؛ الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت: 2009)، ص76.

1: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص75.

فالشريعة شيء والدين شيء آخر في هذه النقطة بالذات نجد عبد الله شريط يشترك في تعريفه مع تعريف الجرجاني الذي ذكرنه سابق.

تحتل الفكرة الدينية مركزا مرموقا في التفكير الإيديولوجي عند عبد الله شريط تماما كما كانت تشكل مركزا الصدارة في مشروع الثقافي عند "مالك بن نبي" هذا الذي ربط بالمبدأ الأخلاقي ضمن الفكرة الدينية باعتبارها المصدر العصبية والأخلاق لأن الروح وحدها هو الذي يتيح للإنسانية أن تنهض وتتقدم فالحضارة مشروطة بالروح الذي تعبر عنه الفكرة الدينية الفكرة الإيديولوجية.[2] في هذه نقطة نستنتج أن الفكر الديني عند عبد الله شريط أخذ حيز كبير في مساهمته لنهوض بالحضارة الإسلامية العربية هذه الفكرة نفسها ترتبط مع بن نبي في بناء الحضارة؛ أي لا يمكننا بناء حضارة الإسلامية دون فكرة دينية.

إن الفكر الديني يرتبط عند عبد الله شريط "بالحياة المادية كما يرتبط بالحياة الأخروية فهو ليس وقفا على الآخرة، وإنما ينطلق من الدنيا على اعتبار أن الآخرة مرتبطة بالدنيا ولما كانت الدنيا هي مطية للوصول إلى الآخرة، فإنه يجب الاهتمام بهذه المطية لأنها السبيل إلى الحياة الأخرى".[3] في هذه الفكرة نراه يسير وفق ما يدعو له إليه ابن خلدون.

إذا نظرنا في موقف عبد الله شريط في الفكر الديني فإننا نجد نظرته هي نفسها للغة العربية، فما حل باللغة العربية من جمود وتأخر كان يسير أيضا الجمود في الفكر الديني وتكاد تكون الأسباب التي فقدت اللغة العربية حيويتها هي نفسها الأسباب التي أفقدت الفكر الديني روحه، يقول عبد الله الشريط: " **لقد أخذنا الدين ثائرا منفتحا جبارا فوضعناه في قواعد الفقه الجزئية فقد روحه السياسية وانكمشت أبعاده الاجتماعية**"،[1] بمعنى أن الدين الذي يتكلم عنه عبد الله شريط هو الدين الإسلامي الذي فقد ميزته ربما كان التأثر من الثقافة الغربية فأصبح هناك تفشي الوازع الديني في الأمة العربية وكأنه شيء مباح، كما أن

2: مالك ابن نبي، **وجهة العالم الإسلامي**، تر: عبد الصبور شاهين (ط5؛ دار الفكر محفوظة، بيروت: 1987)، ص30.

3: عبد الله الشريط، **الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون**، مصدر سابق، ص460.

1: عبد الله شريط، **معركة المفاهيم**، مصدر سابق، ص 20.

الفكرة الذي عبد الله شريط توصيلها أن الدين الإسلامي فقد روحه مثل مفقد اللغة العربية مكانتها.

ثم يطرح عبد الله شريط سؤال بخصوص **"لماذا الدين فقد أبعاده التاريخية وتحص في الفقه جامدة فأصبح عام من عوامل التخلف بدل أن يكون عامل تقدم ورقي؟** ويجيبنا شريط "**بأن راجع إلى غلق التفكير تعطيل العقل عن أداء مهمته في تنظيم حياة البشر(...) وكان من كل نتيجة التي نحياها اليوم وهي أن تسير الحياة في واد والدين في واد آخر**".[2] من خلال ذلك نجد أن عبد الله شريط يربط الفكر الديني بالعقل فإن العقل معطل فإن نتيجة التي نخرج بها الحياة في جهة والدين في جهة أخرى. ولولاه لما كانت الاستمرارية والتعاون، لولا دين لما تميز الإنسان بعقل عن الحيوان كما أن الدين في الحياة الإسلامية منذ ظهوره إلى غاية اليوم قد ملك الإنسان معيارا خلقيا يتمثل في التسامح والتعايش مع مختلف أفراد المجتمع على اختلاف نحلها وعقائدها، ثم أن الفكر العلمي يكون قد ساهم في البحث عن الحقيقة، وجعل العقل في كثير من أحيان هو الموصول لها وبالتالي يكون العلم في مراتب الأولى للمعارف.

يواصل عبد الله شريط في الفكر الديني الإسلامي باعتباره كما ذكرنا سابق عنصر هاما من عناصر التراث مثلما كان أهل العربية مسؤولين على تأخرها فرجال الدين كانوا مسؤولين على انحطاط الفكر الديني، ففي الفقه مثلا يرى عبد الله شريط أن اسهامات الفقهاء لم تخلو من ظلال قائمة، "**فقد تظموا حياة الناس في قيم أخلاقية قانونية استخرجوها من القرآن والحديث، بينما كان القرآن والحديث عبارة عن تغير في اتجاه الحياة مثل منحطة إلى مثل أرقى جاء الفقهاء، وقعدوا هذا الاتجاه وقننوه في قوالب الفرض والمستحب والمباح والمكره والحرام، هذا التعقيد ليس عيب ولكن عيبا أن تتحول العناية بهذه القواعد**

2: عبد الله شريط، **الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون**، مصدر سابق، ص417.

أكثر من العناية بالروح التي انبثقت عنها"،[1] ما يمكننا قوله في هذه الفكرة يرى عبد الله شريط نظرة الفقهاء إلى الإسلام كانت نفس نظرته على مسؤولين في الدولة التي أدت إلى قطع طريق الحرية.

ثم نجد عبد الله شريط يقول: "**أنه من طبيعي أن تتطور الحياة ولا يتطور الفكر الديني الذي جاء لتنظيم حياتنا وأنه صالح لكل زمان ومكان، وزعم لفظي ولا أحد حاول أن يطبقه بالفعل**"،[2] من ثم يمكننا القول أن عبد الله شريط يرى المفارقات التي تعيشها المجتمعات العربية الإسلامية دون أن تعطي لها إهتماما حتى وهي تمارس طقوسها الدينية وتتخذ من الإسلام شعارا في حياتنا أننا بتطور الحياة ولكن لا تؤمن بتطور الفكر الديني فهو في حضيض.

وفي الأخير يمكننا القول أن الدكتور عبد الله شريط أثناء تحديده لعوامل الضعف في فكرنا الديني ينتهي بأساس إلى لفظية الفقهاء ودروشة المتصوفة وتضافرها معا على الانحطاط بالدين لدى الجماهير الشعبية.

1: عبد الله شريط، **الفكر الأخلاقي**، مصدر سابق، ص35.

2: مصدر نفسه، ص418.

المطلب الثاني: موقف عبد الله شريط من العلاقة بين الدين والدولة

إن إشكال العلاقة بين الدين والدولة يعود إلى الحرب الضروس التي عاشها المسلمين زمن الفتنة السياسية الكبرى، وما آلت إليه من انقسامات وتأويلات مختلفة صاحبة عهد معاوية والتي عملت على بانتصار هذا الأخير مستفيدا من إضفائه على "**سلطته سمة دينية تجعل تصرفاته قانون السماء وكلمة الخالق وإرادة الله**"،[1] من هذه اللحظة أصبحت الوضعية السياسية تعرف نوعا من التضارب فيما يخص العلاقة بين الدين والدولة فقد ازدادت تشابكا وتعقيد.

ومنه يطرح عبد الله شريط الكثير من الأسئلة حول العلاقة بين الدين والدولة ولذلك تجلى في قوله: "**هل نأخذ الإسلام على أنه "دين" أم أنه "دين دولة" من هنا نبحث فيما إذا كان الإسلام قابلا للحضارة الحديثة باعتباره دينا لا دولة، أم هو دين ودولة كما يذهب إلى كثير من السنين القدامى والمحدثين**"،[2] ومنه يذهب عبد الله شريط في موقفه من العلاقة بين الدين والدولة ما ذهب إليه المودودي وحسن البنا وقادة الجماعة الإخوان المسلمين بفصل الدين عن الدولة فقد حالوا هذا المفكرين في عرض هذا الإشكال وتوضيحه، ومن ثم يرى عبد الله شريط هذا العلاقة التي بين الدين والدولة هي التي موضوع الساعة في عالمنا العربي خاصة المشرق والمغرب.

ثم يعيد ويكرر الدكتور عبد الله شريط حول تساؤله حول هذا من خلال قوله: "**هل دولتنا غير دينية في تشريعاتها الاقتصادية والاجتماعية ونظمها السياسي، وفي نفس الوقت نعلن بأعلى أصواتنا ونسجل في دساتيرنا أن دين الدولة هو الإسلام**"،[3]

نستنتج من خلال هذا أن عبد الله شريط يرفض ربط الدين بالدولة لأن الدولة يجيب أن تكون أنظمتها غير دينية فهو يأخذ هذه الأفكار من عالمنا المعاش مثلا بعض حكام العرب

1: محمد عابد الجابري، **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**، (ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1997)، ص11.
2: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص27.
3: مصدر نفسه، ص28.

يدعون الدولة الإسلامية، أي تعتمد على القرآن والسنة كالدستور في حكمها لكن الواقع يثبت غير ذلك في هذه الفكرة نجد عبد الله شريط في كتابه معركة المفاهيم يقارن بين الدولة العلمانية والدولة الدينية من خلال الوضع الأوروبي والوضع العربي، كما أن هذا الاتجاه ذهب إليه الكثير من محدثين.

يطرح عبد الله شريط فيما يخص العلاقة بين الدولة والدين قضيتين، "القضية الأولى هي الدين كتنظيم للدولة وكسلاح التحرر وطني والقضية الثانية الفصل بين الدين والدولة كتنظيم سياسي"،[1] حيث برز محمد عبده ذلك على أن الدين كتنظيم للدولة هذه الفكرة ينتقد عبد الله شريط محمد عبده وهي التي تعني أن الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة الدعوة لخير فهو يرى أي سلطة مستمدة من الدين هي خاصية المسيحية، أما في الإسلام فإن كل ما يتعلق بسياسة البشر فهو ليس في يد لحاكم.

ثم يذهب عبد الله شريط إلى التفصيل في العلاقة بين الدين والدولة عند "**معتزلة أن اختيار الحكم ليس شروطه دينية بل السياسية، وقالوا بتفصيل الصالح للسياسة على صالح الدين في اختيار الحكم**"[2] في هذه الفكرة نجد عند المعتزلة فصل الدين عن السياسة أو الدولة أمور التي تتعلق بأخلاق مثل الإخلاص لمصلحة أمور الأمة تعلق بدين.

إن فكرة الفصل بين الدين والدولة تنسب في الأصل إلى المعتزلة يقول عبد الله شريط على المفكرين المعتزلين "**فإننا نفعل ذلك اعتبارهم كمفكرين وباحثين يحللون ويأتون بالحجة ويجادلون غيرهم من علماء الإسلام وفرقه ومذاهبه ومن غير الإسلام في السياسة والدين**"،[1] إن هذه الفكر ينتسبها شريط إلى المعتزلة لأنهم لديهم حجة وبرهان في ذلك، كما أن العلاقة بين الدولة والدين هي تعد مثل العلاقة بين السياسية والدين هي علاقة الحاكم بمحكوم. بالإضافة أن المعتزلة اعتمدوا في الفصل بين الدين والدولة في الإسلام عند

1:عبد الله شرط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص261.

2: مصدر نفسه، ص77.

1: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر نفسه، ص79.

عمر بن خطاب إذا المعتزلة كانوا هم الوحيدين في الإسلام الذين فصلوا بين ما هو سياسي وبين ما هو ديني لأن المعتزلة تشبعوا أكثر بالفكر السياسي وتوسعوا بذلك من خلال الجدل وبرهان.

بالإضافة إلى ذلك نجد عبد الله شريط يعرض موقف محمد عمارة من الدين بدولة حين قال محمد عمارة في كتابه "**الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية" نحن مع الدعوة إلى "العلمانية"... بمعنى الفصل الدين عن الدولة وإخراج السلطة الدينية والتأثير**"،[2] بمعنى الدولة علمانية فصل الدين عن السياسة بمعنى عزل السلطة الدينية عن المجتمع السياسي، لكن لقد ظل الدين متغلبا للآن عن الدولة والسلطة السياسية في الدولة الإسلامية كان ذلك بواسطة الأخلاق إلى أن جاء معاوية.

يؤكد عبد الله الشريط موقفه من الفصل الدولة عن الدين من خلال نظرته الواقعية التي استمدها من ابن خلدون حيث قال: "**الدولة في الإسلام ليست دينية بحتا ولا هي دينية صرف بل هي مزدوجة التكوين، هي تتكون بالقوة المادية البشرية**"،[3] وينتقد عبد الله شريط هذه الفكرة التي جاء بها ابن الخلدون التي تمزج بين الدولة والدين لأن يراه تأخذ طبعا آخر عند العرب.

كذلك يعرض علينا عبد الله شريط موقف "ابن باديس" من الدين والدولة ويرى أن الدولة وظيفتها دينية وليست مدنية كما يراها البعض المقصود بالدولة مدنية دولة علمانية، "إن قضية "دينية" الدولة في الإسلام في الإسلام قضية "مدنيتها"[1] هي قضية بين ما هو نظري وما هو عملي بمعنى ممارسات السياسية في الإدارة الدولة هذه الدولة لا تنطبق في عالمنا العربي لأن ما يطبق على المحكوم لا يطبق على الحاكم يتكلمون باسم الدين في السياسة لكن الواقع يثبت عكس ذلك.

2: محمد عمارة، **الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية**،(ط1، دار الشروق، القاهرة: 1988)، ص31.

3: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص151.

1: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص273.

المبحث الثاني: إشكالية السياسة والشرع عند عبد الله شريط

سوف يتناول هذا المبحث معنى الشريعة وموقف عبد الله شريط من العلاقة بين السياسة والشريعة. هل الشرع هو الدين أم له معنى مغاير؟ ما هي العلاقة بين الشرع والسياسة؟.

المطلب الأول: الشريعة بمنظور عبد الله شريط

يميز عبد الله شريط بين الدين والشريعة وذلك من خلال أن الدين ثابت وليس متغير واحدا ولا يخضع لحاجيات البشر الذي شملته الكتب السماوية والذي تمثل في الإسلام، كما أن فيه نسخ الشرائع السابقة؛ الذين يعني العقيدة في الإيمان بذات الله عز وجل وصفاته وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر(القضاء والقدر)، حيث يقول "**الدين وضع إلهي يتصل أساسا بالغيب وخبره، والموقف منه هو التصديق تعبدا، وإسلام الوجه لصاحبه سبحانه وتعالى، أما الشريعة فتدخل فيها إرادة البشر واجتهادهم كمشرعين، واعتبار مصالحهم المتغيرة والمتطورة والخاضعة لعوامل البيئة والعرف والتقاليد والعادات كما تدخل فيها عوامل السياسة وظروف المال**"،[1] بمعنى الدين يتعلق بعبادة الله ورسوله بما جاء في القرآن والسنة لا خضوع فيه للحاجات الشخصية واجتهادات الدين يساوي العبادة والخضوع والانقياد، بينما الشريعة تتمثل في تلك الشعائر التعبدية والمعاملات والحدود أو الأحكام الشرعية التي تحدد الحلال والحرام. الشريعة هي ما شرعه الله لعباده والمسلمين من أحكام وقواعد ونظم والإقامة الحياة العادلة وتصرف في مصالح الناس وأمنهم في العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات ونظم الحياة في شعبها المختلفة لتنظم العلاقة الناس بربهم وعلاقتهم بعضهم ببعض وتحقيق السعادة في الدنيا والآخرة فمن يحقق الكليات أو يقترب منها فهو شريعة الله بصرف النظر عن هويته ونوع انتمائه فالله يحاسب الناس على الأعمال والنيات،

1: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص76.

والشريعة الإسلامية ذات دلالة موسوعية تتسع لكل جهد بشرري إيجابي يسعى لعمارة الأرض.

إن التميز الذي قام به عبد الله شريط يشترك فيه المودودي حيث يقول في ذلك: "**ويأتي بعد هذا الدين شيء آخر هو الشريعة؛ أي طرق العبادة ومبادئ المعيشة والاجتماع، وقوانين ما بين العباد من المعاملات والعلائق، والحدود بين الحلال والحرام**"،[1] نستنتج من ذلك أن الشرع هو الله فهو الوحيد الذي يستحق العبادة، وهذه الحاكمية بيّنها القرآن بلغة الجزم في نصوص القطعية الدلالة فيها تتمثل عبودية البشر بذلك القانون واجب في عقيدة الإسلام هو هذا التوحيد والاعتراف بالألوهية والحاكمية ومن ثم الالتزام بذلك القانون الرباني الذي ألزم أنبياؤه ورسله بتبليغه وبيانه للناس.

يرى عبد الله الشريط من البديهي أنه يكون التشريع خاضعا لحاجات البشر ومصالح الإنسانية فهو قمنا بتحلينا في المبحث السابق دنيوية الدولة من الإشكالية المعتزلة على وجهه أخص أثناء فصل الدين عن الدولة، حيث طرح عبد الله الشريط عدة الأسئلة هل الدين هو الشريعة؟، يجيبنا الدكتور عبد الله شريط في "**إن الشريعة هي التشريع بحق المسلمين أن يتصرفوا–فيما يتعلق بأمور الدنيا منها لا بأمور العبادة–بما يستطيعون أن يطبقوه في ظروفهم الخاصة**"،[2] يعني الشريعة تأتي بتصرف المسلمين حسب ظروفهم التي تتعلق بأمور الحياة لكن في دائرة المصلحة وليس في دائرة الفاسد. كما يذهب عبد الله شريط إلى في اختصار لكلمة الشريعة في القرآن، والسنة، الإجماع والقياس، والاجتهاد. في هذه الفكرة تتجلى أيضا عند البقري في قوله: " **التشريع خاضعا لمصادر الأربعة: القرآن، السنة، والإجماع والقياس**"،[3] هذا النهج الذي انتهجه عبد الله شريط في موضوع الشريعة ومنه فإن نهج الإسلام نهج تشريعي فلم يرسم قانونا يجيب أن يخضع له المسلمون. كما أن الشريعة

1: المودودي أبو على، **مبادئ الإسلام**، (دط؛ مكتبة رحاب، الجزائر: 1986)، ص135.

2: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص69.

3: البقري أبو عطا الأنصاري، **الفلسفة السياسية**، (دط؛ مكتبة الخائحى، دم: 1983)، ص32.

بنسبة لعبد الله شريط تمثلت في العمل حيث أن التشريع الإسلامي في العبادة المصلحة لهدف منها هي المصلحة العامة ضف إلى ذلك يقدم عبد الله شريط نموذج للمشرع مثل عمر ابن خطاب في عهد النبوة، فالتشريع بمثابة حياة الدنيا التي جاء لجلب المصلحة العامة وليس الخاصة ودفع الفاسد التشريع هو نفع وفي نفس الوقت حيثما كانت المصلحة يكون الشرع حيثما يكون شرع الله تكون المصلحة العامة.

المطلب الثاني: موقف عبد الله الشريط من علاقة الشريعة بالسياسة

من أكثر المواضيع الجدلية التي يشتد فيها الصراع بين العلمانيين والشرعيين هي جدلية الشرع والسياسة هل هي علاقة الاتصال أم علاقة انفصال؟ هذا التميز بين الشريعة والسياسة هو جزء وجده عبد الله شريط عند الخوارج. يقول "**لأنهم ميزوا بين الكتاب والسنة والرأي**"،[1] هذا التميز الذي بين ما هو من الكتاب الله ومن السنة الذي يمتثل في المعاملات بعض الدول العربية الإسلامية التي تدعي شرعيتها من الإسلام والقرآن في حقيقة نجده عكس ذلك، ولهذا يرى عبد الله الشريط وجوب الفصل بين الشرع والسياسة مثلا تميز بين الصلاة والصوم والزكاة مستخرجة من السنة، لكن الاستنجاء والاختتان والرجم مستخرجة من السنة، كذلك الخمر وميراث الجدات (السدس) مستخرجة من الرأي، الذي نريد الوصول إلية من هذا أن هناك فرق أن تعتمد الدولة السياستها من القرآن وهناك فرق استنادها في الرأي يتغير لكن القرآن ثابت.

بالإضافة نجد عبد الله شريط يسلك طريق الذي سلكه محمد عمارة حين قال بخصوص العلاقة بين السياسة والشرع" **أن لا تكون الدولة الإسلامية دولة للشريع، ولا تكون شريعة هذه الدولة هي الشريعة الإسلامية**"،[1] بمعنى الفصل بين السياسة والشرع لا يفهم إلا من خلال بقيم بين الدين والدولة علاقة اتصال لكن يثبت العكس.

1: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص77.

1: محمد عمارة، **الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية**، مرجع سابق، ص148.

يرى عبد الله شريط أن أول ما ربط الشريعة بالسياسة هي دولة الإسلام أولى حيث بني جهاز الدولة الإسلامية في السياسة بالشرع، ثم يقدم عبد الله شريط نموذج أصيل في الدولة الإسلام فقد فصل بين التشريع الإسلامي وبين السياسة هذا الطريق سطره عمر بن خطاب"**إذا كان عمر هو أول من ذهب إلى هذا الفصل فلم يكن سهلا على بقية المشرعين في الإسلام**"،[2] بمعنى الفصل بين السياسة والشرع لن يكون سهلا لصحاب فقه والاجتهاد من هنا نستنتج أن الدولة سياسية وليست شرعية واجب الفصل بين ما هو شرعي وما هو سياسي في تنظيم الدولة.

ثم يوضح عبد الله شريط موقفه من السياسة والشرع بأن " دولة في دستورها بأنها دينها الإسلام، لكن في تشريعاتها خليط من التشريعات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى، غالبا ما تكون التشريعات الأجنبية نصوصا على الورق، أما العمل فخاضع للتقاليد وحدها".[3] ومنه ما يجعل عبد الله شريط الفصل بين السياسة والشرع لأن التطبيق في أرض ميدان في عالم الإسلامي بعد عهد الرسول قد جعله يتذبذب بسبب الخلط بينهما فقد أصبحنا نعتمد على نصوص مكتوبة في الورق وتطبيق وعلاقة الحاكم بالمحكوم غير ذلك هذا ما سوف نشهده في المبحث الثالث عندما تستند الدولة في سياستها على الشرع والدين ...

2: عبد الله الشريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص76.

3: مصدر نفسه، ص72.

المبحث الثالث: إشكال الحكم والسلطة عند عبد الله شريط

المطلب الأول: طبيعة الحكم في الدولة الإسلامية عند عبد الله شريط

يرى عبد الله الشريط أن نظام الحكم في عهد النبوة كان موضوع غامضا ومبهم ومضطرب وناقص، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم صاحب الحكومة السياسية ومؤسس للدولة حيث كان لا اعتراض في أي حكم يصدره النبي، من هذا المنبر نتساءل لماذا كان عصر النبوة خالي من مظاهر الحكم وأغراض الدولة؟ هل هناك ترتيب حكومي لا يكن فيه ولاة ولا قضاء ...الخ، من هنا نجد أن هذا الموضوع كان غامضا في نظام الحكم بنسبة لعبد الله شريط.

تطرق عبد الله شريط في قراءته ودراساته إلى نظام الحكم في الدولة الإسلامية مختلف العهود فمثلا يجد في عصر النبوة كما ذكرنا سابقا كان الحكم بينهم **شورى**، "كما يعترف أن عهد الرسول عندما كان صاحب الحكومة أن الحكم يطبق على القوي والضعيف هنا ندخل فيما يسمى "العدل في الحكم"،[1] في هذه النقطة نجد أيضا محمد عمارة الذي صرح أن عصر الرسول صلى الله عليه وسلم كان متميزا نوعا ما في الحكم بحيث يقول " إن مقام الرسالة يقتضي لصاحبه سلطانا أوسع مما يكون بين الحاكم والمحكومين، بل أوسع مما يكون بين الأب وأبنائه، قد يتناول الرسول من سياسة الأمة مثل ما يتناول الملوك لكن الرسول وحده وظيفة لا شريك له فيها"،[2] معناه أن الرسول كان مسؤول في كل وظائف الدولة ولا اعتراض في ذلك لقد كان الحكم في عهد النبوة حكما دينيا يستند بما نزل الله على النبي صلى الله عليه وسلم.

1: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص 90.

2: محمد عمارة، **الإسلام وأصول الحكم**، مرجع سابق، ص65.

لقد كان الصحابة في الإسلام يعتمدون على مبدأ الشورى حتى بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم يقول عبد الله شريط الشورى هي "**الحكم الجماعي جاري بين عدد من الأشخاص محددا**"،[1] نستنتج أن الشورى تعتبر نظام الحكم في الدولة الإسلامية.

يتساءل عبد الله شريط "هل كان الرسول يعمل بمبدأ الشورى؟ ثم يجيبنا نعم كان الحكم كذلك، بمعنى الحكم كان دينيا، لكن يرى عبد الله شريط ليس في ذلك ما يجعله دينيا حتى لو كان القرآن أمر به"،[2] يعني لا يجب أن يكون الحكم دينيا حتى لو أمر القرآن به وبتعبير آخر يرى عبد الله شريط أن القرآن أمرنا في أشياء كثيرة في صالحنا في الدنيا كما نهانا عن أشياء دينية بعيدة عن شؤون الحياة.

ولذلك يمكننا أن نعتبر مبدأ الشورى في الحكم أمر يتعلق بالدنيا لا بالدين حيث عمل الرسول صلى الله عليه وسلم مع ثلاث خلفائه على عدل في العمل من خلاله استجابة للقرآن، في هذه الفكرة يرى عبد الله شريط أنه الرسول لم يرتكب إثما أثناء لأنه لم يعمل على مبدأ ولم يعرض الرسول المسلمين في ذلك في أمور دنياهم.

ثم يواصل عبد الله شريط في مناقشة نظام الحكم في الدولة الإسلامية طبيعة الحكم في عهد الرسول أصبح واضحا العمل على ما جاء في القرآن، "من هنا نطرح سؤال من كان الحاكم بعد وفاة الرسول؟ نجيب من خلال مناقشتنا في دار السقيفة أين تم مبدأ الشورى حينها تقاسم الأطرف على الحكم"،[3] في هذه نقطة يرى عبد الله شريط لم نجد أي حجة دينية في تقسيم الحكم بين الأنصار والمهاجرين، تم تعين "أبي بكر الصديق" خليفة له، من هنا يجد عبد الله شريط تعين أبي على أي أساس كان فهو يرى مثل هذا نظام في الحكم ما يترتب عليه سوى ألم. لأن العلاقة تتوتر بين الحاكم والمحكوم ولا يسود العدل في ذلك

1: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص92.

2: مصدر نفسه، ص58.

3: مصدر نفسه، ص60.

يعطينا الدكتور عبد الله شريط مثلا لم يحكم على خطب علي في أصحابه على محاربة معاوية، بينما نجد أبي بكر حكم على الأعراب الحكم بشورى هي الأخلاقيات.

انطلاقا من ذلك يجد عبد الله شريط أن الحروب التي وقعت بين المسلمين على الخلافة والإمامة كانت حروب سياسية وليست دينية كما يستشدها كل القدماء في الشيعة في عدم اختيار الرسول صلى الله عليه وسلم خليفة في الحكم دليل على أن الحكم ليس من أمور. "الخلافة" يعرفها عبد الله شريط " في معناها الديني أن تستمد قوانينها العامة أو دستورها من القرآن والسنة، ومعناها السياسي أن تشمل أصقاع العالم التي يسكنها المسلمون، فيسير شؤون حياتهم الدينية والدنيوية بمقتضى الشرع، ويدينون له هم بالطاعة والامتثال". يعني الخلافة أنها نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين والسياسة هذه الفكرة ابن خلدون في العمران البشري.

أما بخصوص مسألة الحكم في الإسلام فبعده عن الدين قد كان موضوع متفق عليه أغلب المسلمين القدماء والمحدثين "**باستثناء الشيعة الذين أرادوا أن يجعلوا في خلافة علي وأبنائه للحكم مسألة دينية أتوا عليها بأحاديث كثيرة لا يوافقهم بقية المسلمين على ذلك**".[1] يرى عبد الله شريط أن باقي المسلمين لم يوافقوا على ذلك حيث الحجة التي وضعها هي قربة أبي برك من الرسول صلى الله عليه وسلم، لكن فاطمة كانت ضد ذلك لأنها لم تسمع بذلك من الرسول صلى الله عليه وسلم.

نستنتج من خلال ذلك أن عبد الله شريط أو حتى بعض المسلمين يرون أن ليس هناك حجة دينية تثبت من يتولى الحكم من بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم حتى في عهد الذي تولى فيه عمر ابن خطاب كإمام للأمة، هذا يعتبر حكم سياسيا وليس ديني.

1: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص61.

يدعونا عبد الله شريط إلى"العدل في الحكم فهو يمثل وحدة الأمة العدل هو رأس الفضائل في أي نظام سياسي"،[1] كلما نجد العدل نجد أن الأمة أصبح صالحة كلما وجد الفاسد تفسد الأمة.

يقسم عبد الله شريط الحكم إلى قسمين "**الحكم العقلي**" و"**الحكم الشرعي**" حسب نظرية ابن خلدون يفرق بين ما هو عقلي وما هو شرعي ، "**إذا كانت القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة كانت سياسية عقلية وإذا كانت مفروضة من الله كانت سياسية**"،[2] يمكننا القول العقلية تهدف إلى خدمة المجتمع في مصالحه أما الدينية تشمل مصلحة دينية تشمل الشرائع السماوية، كما يرى سالم يفوت وجوب الفصل بين الحكم العقلي والحكم الشرعي؛ بين الحكم الديني والحكم السياسي.

يضع عبد الله شريط شرط أساسيا ربما نوفقه الرأي في العلاقة بين الحاكم والمحكوم وذلك من خلال قوله:" **يجب على أن يكون الحاكم مقيد بمجموعة من القواعد الأخلاقية إذا فقدنا في شخصه فقد حكم على دولته بالزوال، ووسيلته إلى ذلك هو تحقيق نوع من توازن بين الواقعية والأسس الأخلاقية التي تقوم عليها**"،[3] بمعنى يجب أن يكون الحاكم يحكم بعدل أن يحكم على نفسه مثلما يحكم على المحكوم وأن يتحلى بروح أخلاقية، كما يجب أن نجدها تتجسد أثناء ممارسته في الحكم، لكن للأسف أصبح في الدولة الإسلامية والعربية غير موجودة.

يقارن عبد الله الشريط بين نظام الحكم في الدول الغربية ونظام الحكم في الدول الإسلامية وذلك من خلال كتابه "**معركة المفاهيم**"، بحيث يقول: "**الغربيون يفهمون أن الحكومة هيئة تمثلهم وترعى مصالحهم**"،[4] يقارن عبد الله شريط الحكومة بيننا وبينهم حيث

1: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص68.

2: مصدر نفسه، ص95.

3: مصدر نفسه، ص90.

4: عبد الله شريط، **معركة المفاهيم**، مصدر سابق، ص270.

الشعوب أخرى نجدها عكس ذلك إن الحكام عندنا يعملون لصالحهم وليس لصالح شعبهم، يظن البعض أن الدول الإسلامية حكمها دينيا وعادلا بشرع الله لكن حكمهم يطبق على الضعيف بينما الحاكم له الحق في أن يفعل ما يشاء، حرية المحكوم مقيد بينما حرية الحاكم مطلقة. عبد الله شريط يعرض لنا مدى الديمقراطية في الحكم الدول الإسلامية التي يتمتع بها المسلمون، من خلال هذا مقارنة يقول عبد الله شريط "**رجال الدين يدعون لهم على المنابر ويلقبونهم بالملوك الصالحين والفنانون والأدباء لا عمل لهم** "،[1] يوضح عبد الله شريط علاقة بين الحاكم والمحكوم في إعطاء الحكم ما يدعون الدين نعيد ونكرر من يدعون دين لأن دينهم يطبقونه على المحكوم بين هم لا ينطبق عليهم لأنهم ذو مكانة، في حقيقة الأمر نؤيده في الرأي لأن هذا هو واقعنا المعاش في دول الإسلامية.

من هنا نستنتج المقارنة التي قام بها عبد الله شريط يدعو بها الفصل بين الحكم السياسي والحكم الديني، كما واجب ضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم كي لا ينحرف الحاكم على القانون حتى لا تضطر الشعوب إلى الثورة وتمرد مثلما هو حالنا في بلدانا العربية.

1: عبد الله شريط، **معركة المفاهيم**، مصدر سابق، ص272.

المطلب الثاني: علاقة الحكم والسلطة عند عبد الله شريط

قبل تطرقنا لعلاقة الحكم والسلطة ارتأينا أولا أن نتطرق إلى السلطة عند عبد الله شريط.

يرى عبد الله الشريط أن هناك سلطتين في التاريخ العربي الإسلامي والتاريخ الغربي التي تمثلت في "**السلطة الدينية**" و"**السلطة السياسية**"، بحيث "السلطة السياسية تأسس مقولتها دنيوية بينما السلطة الدينية سلطة روحية تتأثر بعقيد والدين"،[2] يعني ذلك أن "السلطة السياسية" دنيوية محضة من حيث مصدر والغاية بينما "السلطة الدينية" متصلة بالدين والغيب والإيمان.

يوضح عبد الله شريط مثلا في التاريخ الإسلامي والتاريخ المسيحي بخصوص العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، في عهد الخلافة والسلطة أن لما طلب معاوية السيادة بالدهاء والقوة خالفوه وبايعه ثم لم بايعوه عن كره بعد ذلك ظهروا من أن يسموه خليفة، من هنا نجد تأثير السلطة الدينية على السياسية. وبالإضافة إلى ذلك لقد كان الخليفة هو السلطة.

تسلط الكنيسة على السلطان كانت العلاقة بين المسيحية والملك في الأول علاقة سلطوية، حيث كانت الكنيسة متسلطة على ملك ثم أصبحت علاقة تحرر وانفكاك.[1] حيث يميز عبد الله شريط بين السلطتين الدينية والسياسية فعلاقة بينهم كانت أقرب إلى الانفصالية.

أما في الإسلام صاحب السلطة السياسة يمارسها باسم الدين مباشرة بدون واسطة أو هيكلية، لكن لم يطبقها دائما في السياسة، أما الدين فلم تكن هناك مؤسسة متميزة تربطه

2: مصدر نفسه، ص170.

1: عبد الله شريط، **الأعمال الكاملة**، مصدر سابق، ص173.

بعلاقة ما من السلطة السياسية، كما أن أصحاب السلطة السياسية لا يشعر أن هناك سلطة متميزة عنها في شؤون الدين والسياسة.

يمكننا أن نختصر السلطة في نقطتين: أولا الدولة تستوحي سلطتها من الدين بل من الأمة مستعينة بذلك بالشرع، ثانيا يجب أن يتولاها مستبد عادل ومستقيم في أخلاقه حتى ولو لم يكن مستند حكمه للقانون.

نستنتج من خلال تحليلنا لحكم والسلطة يمكننا القول أن السلطة تتمثل في الخليفة، والخليفة هو الحاكم في التاريخ الإسلامي كان هناك اتصال بينهم لكن بعد ذلك تم الفصل بين الحكم والسلطة الحكم يكون بشع

ب السلطة تكون عبر مؤسسات السياسية القانونية تستند إلى الدستور، وبعبارة أدق هناك فرق شاسع بين السلطة وحكم السلطة ومن تضع القانون، أما الحكم هو ما يطبق القانون لكل منهما مهام خاصة إذا السلطة رمز لحكم فمن يقع عليه أمر السلطة يبقى هو حقيقة الحكم ... ولن يكون لأي سلطة حقيقية إن لم تقنع بمنطق مرادها حاكمها الحقيقي والذي تتوهم أنها تحكمها. ومنه سوف تبقى الشعوب هي من يحكم أبدا، تسلط كما تشاء ولكنك لن تحكم إلا بحقها. إن مثل هذه نظرية العلاقة بين الحكم والسلطة لم يتطرق إليها عالمنا العربي باستثناء نظرية ابن خلدون.

ومن خلال تحليلنا هذا نستنتج أنه احتلت الفكرة الدينية مكانة مرموقا في التفكير الإيديولوجي عند عبد الله شريط تماما فقد أخذ حيزا كبيرا للنهوض بالحضارة الإسلامية، ومنه يدعو عبد الله شريط إلى تجديد الدين وابتكار أدوات جديدة للتعامل معه في تماس العصر دون ارتباط بالعصور الأخرى عن طريق الدولة العلمانية، والتي برز فيها عبد الله شريط الفصل بين الدين والدولة، بالإضافة إلى ذلك الفصل بين السياسة والشرع فحكم السياسي لا يمكن أن يستند من الحكم الشرعي، ذهب عبد الله شريط في تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي دعى فيها إلى الاهتمام بالطبقة المثقفة في صنع القرار السياسي كما ذكرنا آنفا، فإن صلح المثقف من صلح القرار السياسي، كما ميز بين السلطات؛ السلطة الدينية والسلطة السياسية والتي استنتجنا منها أنه فصل بينهما.

خاتمــة

من خلال دراسة موضوع سؤال الدولة عند عبد الله شريط التي تعرفنا فيها على أهم السمات الفلسفية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

كان الحضور الفلسفي للمفكر عبد الله شريط تتوفر فيه سمات الفيلسوف المجاهد، حيث نجده يؤسس فلسفته على مقتضيات واقعه الاجتماعي السياسي والتاريخي الملموس. وما تتطلبه هذه من تحليل وتفكيك.

إن مفهوم الدولة عند عبد الله شريط لم يكن مفهوما جامدا بل أعطى له مفهوم أكثر حيوية جعلها متحركة ومتفاعلة مع صيرورة الواقع، ومن هنا يبدو تأثير ابن خلدون واضح عند عبد الله شريط في إنشاء الدولة دائمة ومستمرة.

اهتم المفكر الجزائري عبد الله شريط كثيرا بالفكر الخلدوني وركز الحديث على ظاهرة السياسة وعلاقتها بالأخلاق في الفكر العربي المعاصر. استمد من ابن خلدون المفهوم العربي للدولة من الواقع التاريخي، ومن هنا ركز شريط أفكار كتاباته في هذا الموضوع على: الأخلاق والعصبية عند ابن خلدون والعصبية والعقيدة الإسلامية في تاريخ الأمة العربية الإسلامية.

استند عبد الله شريط في تأسيس الدولة الإسلام وقيامها إلى التاريخ الإسلامي، فكانت البداية الأولى من عصر النبوءة ونشأة دولة الإسلام من خلال النظرية الدينية والاجتماعية والديمقراطية...الخ، ثم ذهب عبد الله شريط الى المقومات التي يجب أن تتوافر لقيام دولة دائمة وهي عبارة عن أركان للدولة وتمثلت في الشعب والإقليم والسلطة الحاكمة، والتي ترتبت عليه بعض وظائف الدولة وهي الوظيفة الدينية والسياسية والاجتماعية والقضائية والاقتصادية.

يعادل عبد الله شريط على دور المجتمع بإصلاحه أخلاقيا وتربويا ومعرفيا ومن ثم يصلح سياسيا، حيث ربط بين أخلاقيات والسياسة لأن هذا المشروع مرتبط بالتعليم وهو أساس نهضة الدول الثقافية والعلمية.

يدعو عبد الله شريط إلى تحمل التراث الثقافي والروحي وإحيائه وتكيف الماضي مع الحاضر بالمواكبة مع القوانين والأخلاق الدينية وانسياق القيم التقليدية، كما دعانا إلى إصلاح الإنسان العربي بإرجاعه إلى أصاله.

ينتهج عبد الله شريط المنهج الماركسي الصالح في تغير المجتمع العربي، وبالإضافة إلى ذلك يضع لنا شروط لقيام الدولة المستمرة هذه شروط لخصها في نقطتين أساسيتين هما: الإصلاح السياسي والإصلاح الثقافي؛ فالإصلاح الثقافي يتقدم على الإصلاح السياسي، كون المسؤولية يتحملها المثقف قبل السياسي.

يفصل عبد الله الشريط بين الدين والدولة كما يفصل بين السياسة والشرع وبين الحكم العقلي والحكم الشرعي، ثم يميز لنا مهام السلطة الدينية والسلطة السياسية للتفريق بين ما هو ديني وما هو سياسي، بالإضافة إلى ذلك نجد عبد الله شريط عدد العلاقة بين الحكم والسلطة والتي ترتبت عليها الفصل بينهما.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

القرآن الكريم.

1. عبد الله شريط، **أخلاقيات غربية في الجزائر**، ط1؛ الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: 1975.

2 ـــــــ، الأعمال الكاملة (**الإسلام ودولة المسلمين**)، دط؛ الجزائر: منشورات السهل الجزائر، 2009، المجلد3.

3 ـــــــــــ، **الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون**، ط1؛ الجزائر، الشركة الوطنية، للنشر والتوزيع: 1981.

4 ـــــــــــ، **المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية**، (دط؛ الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية: 1981.

5 ـــــــــــ، **معركة المفاهيم**، ط2؛ الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: 1981.

6 ـــــــــــ، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر**، دط؛ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب: 1986.

ثانيا: المراجع:

7.أرسطو، **السياسة**، تر: أحمد لطفي السيد، دط؛ القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1979

8. أفلاطون، **الجمهورية**، تر: حناخباز، دط؛ القاهرة: المطبعة المصرية، 1929.

9.إبراهيم بدرات وآخرون، **الفلسفة في الوطن العربي المعاصر**، ط1؛ بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية: 1955.

10. إدريس مغراوي وآخرون، **ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي**، ط1؛ مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: 2014.

11.البقري أبو عطا الأنصاري، **الفلسفة السياسية**، دط؛ مكتبة الخائحى، دم: 1983

12.الجرجاني، **التعريفات**، دط، بيروت، دار الكتب العلمية: 1983.

13. الريس محمد ضياء، **النظريات الإسلامية**، ط3؛ القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية. 1960.

14.الشيخ راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

15.الطهطاوي رفاعة، **الأعمال الكاملة**، ج4، دم: دراسة وتحقيق، سلسلة 272، دس.

16. المودودي أبو على، **مبادئ الإسلام**، دط؛ الجزائر، مكتبة رحاب: 1986.

17. برهان غليون، **نقد السياسة (الدولة والدين)**، ط4؛ المغرب، المركز الثقافي العربي: 2007.

18. جان جاك روسو، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**، تر: عبد العزيز لبيب، ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.

19. جهاد الحسني، **الفكر السياسي العربي الإسلامي**، دط؛ بغداد، كلية العلوم السياسية: 1993.

20. حامد عمار، **في بناء البشر**، دط؛ مركز التنمية المجتمع، دم: دت.

21. حسن السيد بيسونى، **الدولة ونظام الحكم في الإسلام**، ط1؛ القاهرة: عالم الكتب، 1980.

22. زكي نجيب محمود، **تجديد الفكر العربي**، ط9؛ القاهرة، دار الشرق: 1993.

23. زهرة صالح، **صناعة القرار السياسي**، دط؛ سلسلة كتيبات برلمانية، البحرين: 2016.

24. سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، تر: حسن حنفي، مراجعة فؤاد زكريا، ط1؛ بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

25. عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط10؛ المغرب: المركز الثقافي العربي، 2014.

26. فليب برو، **علم اجتماع سياسي**، تر: د. محمد عرب صاصيلا، ط1؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسة والتوزيع، 1998

27. مالك ابن نبي، **وجهة العالم الإسلامي**، تر: عبد الصبور شاهين، ط5؛ بيروت، دار الفكر محفوظة: 1987.

28. مالوري ناي، **الدين الأسس**، تر: هند عبد الستارن، ط1؛ الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت: 2009.

30. محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي**، ط1؛ مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: 1979.

31. محمد عابد الجابري، **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1997.

32. محمد عابد جابري، **تكون العقل العربي**، دط؛ بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية: 2001.

33. محمد عثمان الخشت، **مدخل إلى فلسفة الدين**، دط؛ القاهرة، دار قباء للنشر والطباعة: 2003.

34. محمد عمارة، **الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية**، ط1، القاهرة، دار الشروق: 1988.

35. موسى معيرش، **الفكر الإسلامي في المغرب العربي**، ط1؛ القاهرة، دار الكتاب للنشر: 2009.

36. نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط1؛ عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004.

37. هيجل، **أصول فلسفة الحق**، تر: إمام عبد الفتاح إمام، ط3؛ بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، المجلد1.

ب/ المعاجم والموسوعات:

38. ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت، دط، دار المعارف)، ج1.

39. جلال الدين سعيد، **معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية**، د.ط؛ تونس: دار الجنوب للنشر، 2004.

40. جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دط؛ بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982، ج1.

41. مجمع اللغة العربية، **معجم الوجيز**، ط1، دمشق، مطابع دار الهندسة، 1980.

42. مراد وهبة، **المعجم الفلسفي**، ط5؛ القاهرة: دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

ج/ المجلات:

43. بتول الحسن، **مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43.

44. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، اسهامات ابن خلدون **في بناء النظرية الاجتماعية العربية**، جامعة الوادي، الشهيد حمه لخضر، العدد21، 2017

د/ الرسائل الجامعية:

45 خدة عمر، **الدراسات الفلسفية الأخلاقية في الفكر الغربي المعاصر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة واهرن، 2010-2011.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفهوم الدولة عند عبد الله شريط	6
المبحث الأول: ماهية الدولة عند عبد الله شريط	7
المبحث الثاني: عناصر الدولة	14
المبحث الثالث: مقومات الدولة	18
الفصل الثاني: التنظير الفلسفي للدولة عند عبد الله شريط	24
المبحث الأول: علاقة الأخلاق بالسياسة عند عبد الله شريط	26
المبحث الثاني: التراث والدولة عند عبد الله شريط	31
المبحث الثالث: المثقف ووضع القرار السياسي عند عبد الله شريط	38
الفصل الثالث: علاقة الدين بالدولة عند عبد الله شريط	43
المبحث الأول: الدين والدولة عند عبد الله شريط	45
المبحث الثاني: إشكالية السياسة والشرع عند عبد الله شريط	53
المبحث الثالث: إشكال الحكم والسلطة عند عبد الله شريط	57
الخاتمة	65
قائمة المصادر والمراجع	68
فهرس المحتويات	71
الملخص	72

الملخص:

تناولت الدراسة إشكالية الدولة وذلك من خلال إتباع السياق التاريخي لنشأة أول دولة إسلامية، ومعرفة أهم العناصر والنظريات التي ساهمت في نشأتها وبروزها، مع توضيح بعض المقومات الأساسية التي تقوم عليها الدولة عند المفكر عبد الله شريط، بالإضافة إلى التنظير الفلسفي للدولة عنده، من خلال دراسة العلاقة القائمة بين الأخلاق والسياسة، ومعرفة طبيعة العلاقة بين التراث والدولة، والدور الذي يلعبه المثقف في صنع القرار السياسي مع إبراز موقف المفكر عبد الله شريط منها.

الكلمات المفتاحية:

الدولة، عبد الله شريط، الأخلاق، السياسة، التراث، الحكم، الدين، السلطة، الشرع، المثقف

Abstract :

The study dealt with the problem of the state by following the historical context of the emergence of the first Islamic state, and knowing the most important elements and theories that contributed to its origins and emergence,with clarification of some of the basic components on which the state is based according to the thinker Abdullah bar, in addition to his philosophical theorizing of the state,through a study the relationship between ethics and politics,knowing the nature of the relationship between heritage and the state, and the role that the intellectual plays in political decision-making , while the position of the thinker Abdullah chrayet .